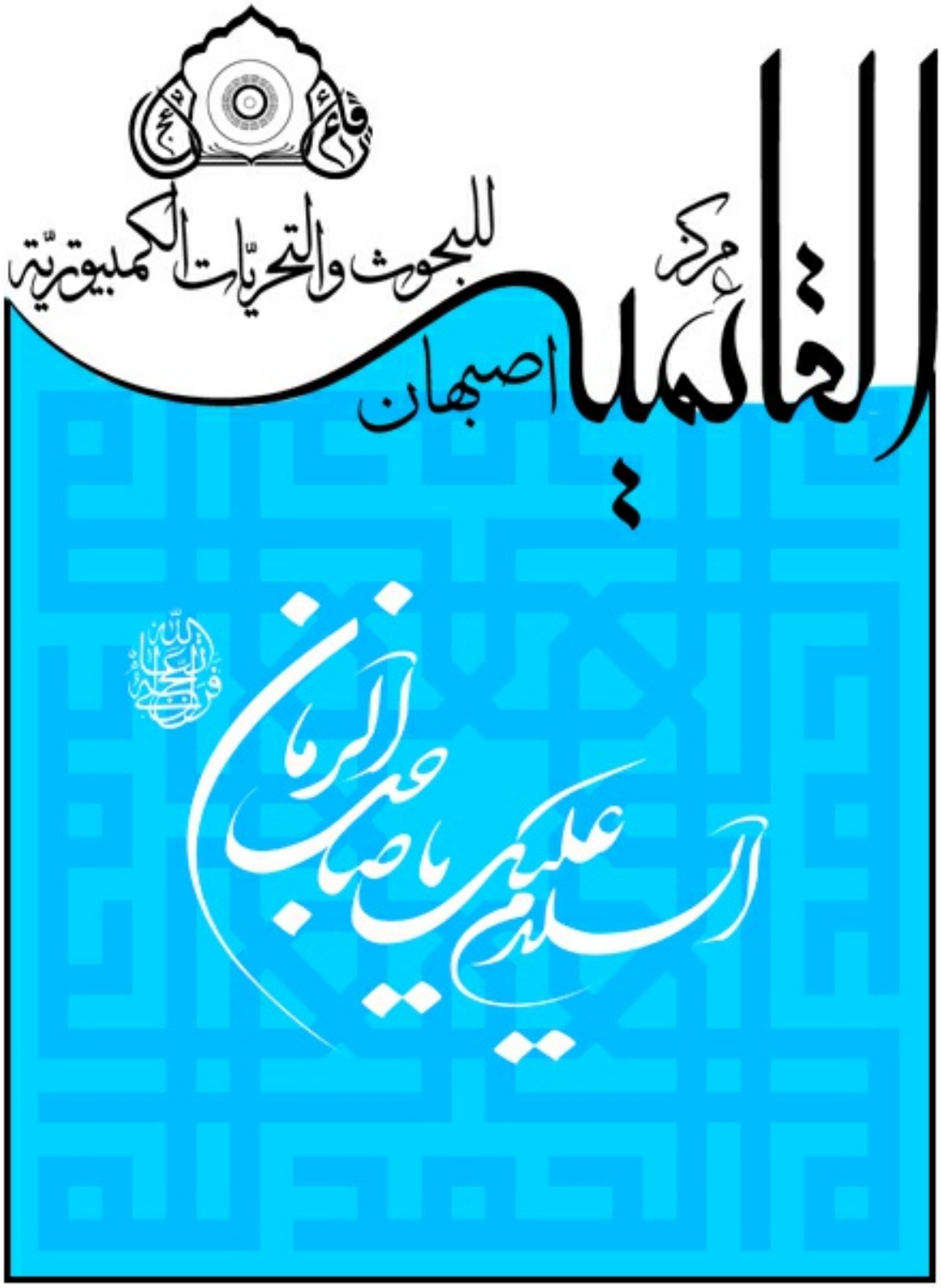

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

سرّ البداء

المرجع الديني سماحة آية الله العظمى
الشيخ محمد الصنقور الكربلائي

بسم الله الرحمن الرحیم

سرالبداء

كاتب:

آيت الله العظمي لطف الله صافي گلپايگاني

نشرت في الطباعة:

دفتر آيت الله لطف الله صافي گلپايگاني

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

سرالبداء 6

اشارة 6

اشارة 6

المقدّمة 10

حول البداء 12

اعتقاد الشيعة بالبداء بمعناه الصحيح 24

دفع الإشكال عن البداء 28

جريان البداء وقانون العلّيّة 32

في محلّ البداء 40

لا يقع البداء فيما أخبر به الله أو حججه 44

دفع الوهم 48

دفع التنافي بين الأخبار 82

مصادر التحقيق 98

الفهرس 104

آثار سماحة آية الله العظمي الصافي الگلپايگاني مدّ ظلّه الوارف 106

تعريف مركز 113

سرالبداء

اشارة

سرشناسه:صافي گلپايگاني، لطف الله، 1298 -

Safi Gulpaygan, Lutfullah

عنوان و نام پديدآور:سرالبداء/ لطف الله صافي گلپايگاني (مدظله الشريف).

مشخصات نشر:قم: مكتب تنظيم و نشر آثار آيت الله صافي گلپايگاني دام ظله، 1438 ق.= 1395.

مشخصات ظاهري:104 ص.؛ 5/14×5/21 س م.

شابك:40000 ريال 978-600-7854-42-6 :

وضعيت فهرست نويسي:فيپا

يادداشت:عربي.

يادداشت:چاپ دوم.

يادداشت:كتابنامه: ص. 91 - 96؛ همچنين به صورت زيرنويس.

موضوع:بداء

موضوع:Bada (cancellation)*

رده بندي كنگره:BP218/44/ص2س4 1395

رده بندي ديويي:297/42

شماره كتابشناسي ملي:4605397

اطلاعات ركورد كتابشناسي:فيپا

ص: 1

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: 2

سِرُّ البداء

الفقيه الكبير المرجع الديني الأعلي سماحة آية الله العظمي الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني (مدّظلّه الشريف)

ص: 4

المقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الّذي يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أُمّ الكتاب، والصلاة والسلام علي أفضل أُولي الألباب، سيّدنا أبي القاسم محمّد وآله الأطياب، أعـدال الكتاب، سـيّما الإمام الّـذي يملأ الأرض بالعـدل والصواب، ويجعل كيد الكافرين في تباب، واللعن علي أعدائهم من الآن إلي يوم الحساب.

وبعـدُ؛ فهـذه رسالـة وجيزة في البـداء سـمّيتها سـرّ البداء كتبتها تبصـرةً لنفسـي ورجاء أن ينتفع بها غيري، وأن يجعلها الله تعالي ذخراً لي ويتقبلّها منّي بفضله وكرمه، ويعفو عن زلّاتي وخطيئاتي بعفوه ورحمته، إنّه كريم رحيم، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

ص: 5

حول البداء

والكلام فيه يقرّر في ضمن مباحث:

الأوّل: اعلم أنّ من جملة معتقدات الشيعة الإمامية والفرقة الناجية المقتبسة من الكتاب والسنّة وممّا يفصح عنه اتّفاق كلمات علمائهم في التفسير والحديث والكلام والعقائد، أمران:

الأمر الأوّل: الاعتقاد بأنّ الله تعالي عالم لجميع الأشياء من الأزل وقبل وجودها، لا يزيد في علمه شيئاً ولا يزداد فيه، ولا تأخّر لعلمه عن ذاته ولا هو غير ذاته، بل هو عين ذاته، وهو العالم بالأشياء قبل وجودها كعلمه بها بعد وجودها، ليس علمه مسبوقاً بالجهل كما أنّ وجوده ليس مسبوقاً بالعدم، وقدرته ليست مسبوقة بالعجز، فهو منزّه عن كلّ ما فيه وصمة الجهل والنقص، ومقدّس من أن يظهر له أمر علي خلاف ما علم أو بعد خفائه عنه، تعالي الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وقد أثبتوا في كتبهم الكلامية وغيرها استحالة خفاء شيء عنه، كاستحالة كونه محلّا للحوادث والتغيير والتبديل. ويترتّب علي كلّ من

الاستحالتين استحالة البداء بمعني ظهور الشيء بعد الخفاء، وحصول العلم به بعد الجهل به علي الله سبحانه وتعالي.

الأمر الثاني: اعتقادهم بأنّ الله تعالي قادر مختار ينشئ الأشياء بمشيّته، ويفعل ما يشاء بحكمته، له الخلق والأمر والتدبير، لم يفرغ من أمر الخلق والرزق، لا يفعل ما يفعل بالإيجاب، بل بالإرادة والمشيّة.

فكلّ يوم هو في شأن، ولا يغيّر ما بقوم حتي يغيّروا ما بأنفسهم.

يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أُمّ الكتاب.

يقدّم أجل هذا ويؤخّر مدّة ذاك.يخرج الحيّ من الميّت ويخرج الميّت من الحيّ.

يعزّ من يشاء ويذلّ من يشاء، يرسل الرياح وينزّل الغيث، وما من دابّة في الأرض إلّا عليه رزقها ويعلم مستقرّها ومستودعها.

بعث النبيّين واحداً بعد واحد مبشّرين ومنذرين، وأنزل عليهم الكتاب كتاباً بعد كتاب.

يسمع دعاء عباده ويستجيبه، ويدفع عنهم ميتة السوء والبلاء، ويفرّج عنهم الغموم، ويكشف منهم الهموم، ويزيد في الأعمار والآجال والأرزاق، والأمطار والبنين، وسائر ما أنعم به علي عباده، بالإيمان والتقوي والأعمال الصالحة، كالصدقة وقضاء حوائج الناس،

والإحسان إليهم، وصلة الرحم، والبرّ بالوالدين، وشكر النعمة، والاستغفار، والتوبة.

قال الله تعالي: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ).((1))

وقال سبحانه: (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْراراً * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً).((2))

وقال عزّ وجلّ: (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً).((3))

وقال سبحانه وتعالي: (وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ).((4))

وقال: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَي آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِوَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)((5)) و... و...

فالآيات الكثيرة المشتملة علي الجملة الفعلية المضارعة دالّة علي أنّ الله تعالي لم يفرغ من الأمر والتدبير، ومنها يعلم تفسير قوله تعالي: (كُلَّ يَوْمٍ

1- ([1]) إبراهيم، 7 .

2- ([2]) نوح، 10 - 12 .

3- ([3]) النساء، 64.

4- ([4]) الطلاق، 2 - 3 .

5- ([1]) الأعراف، 96 .

هُوَ فِي شَأْنٍ)((1)) وأنّه لا ـ يشغله شأن عن شأن، وأنّ نزول كثير من النعم ودوامه وبقاءه مشروط بأعمال العباد وحسن تصرّفهم في النعم ومقدار شكرهم عليها.

وأمّا الأحاديث: فهي أيضاً من طرق الشيعة فوق حدّ الإحصاء، كقوله(صلي الله عليه و آله و سلم) «صلة الرحم تزيد في العمر وتدفع ميتة السوء وتنفي الفقر».((2))

وقال(صلي الله عليه و آله و سلم) «من أكثر الاستغفار جعل الله له من كلّ همّ فرجاً، ومن كلّ ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب».((3))

وروايات كثيرة رويت في الترغيب علي الانفاقات والصدقات والخير والإحسان، وإكرام الذرّيّة الطاهرة، وإعانة الضعفاء، وقضاء الحوائج، والبرّ بالوالدين والأيتام، وأداء حقوق الجار والإخوان، وغيرها من الأعمال الصالحة سيّما الصلاة والصيام والدعاء.((4))

ومن طرق العامّة أيضاً كذلك:

منها: ما أخرجه السيوطي في الدرّ المنثور قال: أخرج ابن مردويه وابن

1- ([2]) الرحمن، 29 .

2- ([3]) الديلمي، أعلام الدين، ص294؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج74، ص172.

3- ([4]) الديلمي، أعلام الدين، ص294؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج74، ص172.

4- ([5]) الطبرسي، مكارم الأخلاق، ص135 - 139؛ الطبرسي، مشكاة الأنوار، ص321 - 322؛ السبزواري، جامع الأخبار، ص74 - 88، 106، 112، 118؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج67، ص97.

عساكر عن عليّ – رضـي الله عنه – أنّه سأل رسول الله(صـلي الله عليه و آله و سـلم)عن هذه الآية: (يَمْحُوا اللهُ...)((1)) فقال له: «لأُقرّنّ عينيكبتفسـيرها ولأُقرّنّ عين اُمّتي بعدي بتفسـيرها: الصدقة علي وجهها، وبرّ الوالدين، واصـطناع المعروف يحوّل الشـقاء سعادة، ويزيد في العمر، ويقي مصارع السوء».((2))

(وقال): أخرج ابن أبي شيبة في المصنّف، وابن أبي الدنيا في الدعاء عن ابن مسعود – رضي الله عنه – قال: ما دعا عبد قطّ بهذه الدعوات إلّا وسّع الله له في معيشته:

«يـا ذا المنّ ولا يمنّ عليه، يـا ذا الجلاـل والإكرام، يا ذا الطول لا إله إلّا أنت ظهر اللاجين، وجار المسـتجيرين، ومأمن الخائفين، إن كنت كتبتني عندك في اُمّ الكتاب شقيّاً فامحُ عنّي اسم الشقاء، وأثبتني عندك سعيداً، وإن كنت كتبتني عندك في اُمّ الكتاب محروماً فامحُ حرماني، ويسّر رزقي، وأثبتني عنـدك سـعيداً موفّقاً للخير، فإنّك تقول في كتابك الّـذي أنزلت: (يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)((3))». ((4))

وأخرج أيضاً في الدرّ المنثور (قال): وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم

1- ([6]) الرعد، 39.

2- ([1]) السيوطي، الدرّ المنثور، ج4، ص66.

3- ([2]) الرعد، 39.

4- ([3]) السيوطي، الدرّ المنثور، ج4، ص66.

عن ابن عبّاس في قوله: (يَسْئَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)((1)) يعني: يسأل عباده إيّاه الرزق والموت والحياة كلّ يوم هو في ذلك.((2))

(قال): وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده، والبزّاز وابن جرير والطبراني، وأبو الشيخ في العظمة، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن عساكر عن أبي الدرداء عن النبيّ صلّي الله عليه وسلّم في قول الله: (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ)؛((3)) قال: «من شأنه أن يغفر ذنباً، ويفرّج كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين». وزاد البزّار:«وهو يجيب داعياً».((4))

ومنها: ما أخرج في الصحيحين عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم)يقول: «من سرّه أن ينبسط له رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليَصِل رَحِمَه».((5))

وكذلك يبتلي عباده بالفقر والمرض، ونقص الأعمار والأرزاق وتغيّر

1- ([4]) الرحمن، 29.

2- ([5]) السيوطي، الدرّ المنثور، ج6 ص143.

3- ([6]) الرحمن، 29.

4- ([1]) السيوطي، الدرّ المنثور، ج6،ص143.

5- ([2]) البخاري، صحيح، ج3، ص8، كتاب البيوع، باب من أحبّ البسط في الرزق؛ مسلم النيسابوري، صحيح، ج8، ص8، كتاب البرّ؛ قال ابن الأثير: الأثر: الأجل وسمّي به لأنّه يتبع العمر، قال زهير: المرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهي العمر حتّي ينتهي الأثر

النعم، وحبس الدعاء ونزول البلاء بكفرانهم النعم وتكذيبهم الرسل، وظلم بعضهم بعضاً وقطع الرحم، والزني، وسائر المناهي والمعاصي؛ لاستصلاحهم، وتكفير ذنوبهم، وتمحيصهم، ولحِكم أُخري وعنايات يختصّ بها بعض عباده المخلصين فيبتليهم لترفيع درجاتهم، وظهور شؤونهم العالية، وتسليمهم وانقيادهم ليكونوا أُسوة حسنة لمن أراد أن يتأسّي بهم، ولغير ذلك من الحِكم المتعالية الّتي هو أعلم بها.

قال الله تعالي: (وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)؛((1))

وقال جلّ ثناؤه: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)؛((2))

وقال تبارك وتعالي: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَي قَوْمٍ حَتَّي يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)؛((3))وقال عزّ وجلّ: (ومَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ)؛((4))

1- ([3]) النحل، 112.

2- ([4]) الروم، 41.

3- ([5]) الأنفال، 53.

4- ([1]) فاطر، 11.

وقال سبحانه: (وَوَاعَدْنَا مُوسَي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)؛((1))

وقال الله تعالي: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْ ءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ)؛((2))

وقال سبحانه وتعالي: (ولَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ)؛((3))

وقال عزّ وجلّ: (وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ)؛((4))

وقال: (أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ)؛((5))

وقال تعالي شأنه: (فَلَوْ لَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَي حِينٍ)؛((6))

1- ([2]) الأعراف، 142.

2- ([3]) البقرة، 155.

3- ([4]) الأعراف، 130.

4- ([5]) يونس، 107.

5- ([6]) النمل، 62.

6- ([7]) يونس، 98.

وقال عزّ اسمه: (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَي يَوْمِيُبْعَثُونَ)؛((1))

وقال جلّ ثناؤه: (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ)؛((2))

و و و....

وروي عن مولانا أمير المؤمنين(عليه السلام):

«إنَّ الله يبتلي عباده عند الأعمال السيّئة بنقص الثمرات، وحبس البركات، وإغلاق خزائن الخيرات، ليتوب تائب، ويقلع مقلع، ويتذكّر متذكّر، ويزدجر مزدجر»؛((3)) «ولو أنّ الناس حين تنزل بهم النقم وتزول عنهم النعم فزعوا إلي ربّهم بصدق من نيّاتهم، وولهٍ من قلوبهم، لردّ عليهم كلّ شارد، وأصلح لهم كلّ فاسد».((4))

وفي الحديث عن النبيّ (صلي الله عليه و آله و سلم) «لايزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف ونهَوْا عن المنكر، وتعاونوا علي البرّ والتقوي، فإذا لم يفعلوا ذلك نزعت

1- ([1]) الصافّات، 143 - 144.

2- ([2]) الأنبياء، 84.

3- ([3]) نهج البلاغة، الخطبة 143 (ج2، ص25)؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج88، ص312 - 313.

4- ([4]) نهج البلاغة، الخطبة 178(ج2، ص98 - 99)؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج29، ص597.

منهم البركات، وسلّط بعضهم علي بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء».((1))

وملخّص الكلام: أنّ من سبر الآيات الكريمة والأحاديث من طرق الخاصّة والعامّة لا يبقي له شكّ في أنّ الله تعالي يمحو ما يشاء ويثبت ولم يَعجزه، ولا ـ يُعجزه شيء في الأرض ولافي السماء، يختار لعبيده ما يشاء حسبَ ما تقتضيه حكمته الكاملة من الزيادة في الرزق أو النقص منه، وكذا يزيد في عمر بعضهم، وينقص عن عمر بعض الآخر، ويديم الصحّة أو يزيلها ويبدّلها بالمرض، ويقدّم أمراً ويؤخّر آخر، ويكتب من كان مكتوباً منالأشقياء في السعداء وبالعكس، ويوفّق بعض الناس للخير ويحرم بعضهم منه خذلاناً بأعمالهم، ويختار لهم في جميع شؤونهم ما يريد علي حسب حكمته. لم يترك أمر تدبيره فيهم ولم يفرغ منه وهو العليم الخبير القدير المدبّر الحكيم.

هذا هو البداء بمعناه الصحيح واعتقاد الشيعة فيه، الّذي جاءت به مآت من النصوص في الكتاب والسنّة، ومآله وحقيقته العقيدة بالقدرة المطلقة الأزلية للذات الأُلوهية المقدّسة، كما أنّ نفي البداء عن الله تعالي

1- ([5]) الطوسي، تهذيب الأحكام، ج6، ص181؛ الطبرسي، مشكاة الأنوار، ص105؛ الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج16، ص123.

بمعناه الباطل، وهو ظهور الشيء له بعد خفائه عنه أيضاً يرجع إلي العقيدة بصفة كمالية أُخري وهي علمه الأزليّ بالكليّات والجزئيّات، وتقدّس ذاته المقدّسة عن الجهل مطلقاً.

ولا يخفي عليك أنّ أمر النبوّات، والعقيدة بها، والبشارة والإنذار والوعد والوعيد والأمر والنهي والترغيب والتهديد، والحثّ علي الدعاء والتوبة والتوكلّ والتفويض، وشكر النعمة وأمثالها إنّما يتمّ بهذه العقيدة والإيمان بأنّ الله لم يفرغ من الأمر وكلّ يوم هو في شأن، ولا ينافي ذلك علمه الأزليّ بكلّ ما يقع في المستقبل وما يقدّمه وما يؤخّره، وما يزيد وما ينقص، وهذا مذهب جمع من الصحابة، ولم أطّلع علي أحد منهم ومن التابعين كان مذهبه نفي ذلك، ولا أظنّ بأحد من العلماء من أهل القبلة إلّا بعض من يأتي الإشارة إليه غير ذاك.

وزيادة علي ذلك نقول: إنّ علمه تعالي لا ينقض حكمته، ولا يقيّد قدرته ومشيّته، وقدرته لا تنفي علمه، لا حدّ لكلّ واحد منهما، ولا يتصوّر زيادة كلّ منهما علي الآخر، وكلّ منهما علي سعته الّتي لا نهاية لها، فهو العليم القادر المريد العزيز، الحوادث كلّها تجري بأمره وتدبيره، يزيد في الخلق ما يشاء وهو القاهر فوق عباده، وهو الحكيم الخبير القائم بشؤون خلقه ولم يفرغ من ذلك، يبتلي الإنسان فيكرمه وينعّمه، ويقدر عليه رزقه، والحوادث

كلّهـا وكلّ واحـد منها ليس واجب الوقوع حتي لا يكون لله فيه أمر ونهي ولا يقـدر علي تغييره والزيادة فيه أو النقصان، بل له الأمر والتـدبير قبل كلّ شـيء ومع كلّ شـيء وبعـده «ما رأيت شـيئاً إلّا ورأيت الله قبله أو بعده أومعه»((1)) يفصّل فيه ما يشاء. وصـفاته وأسماؤه الفعلية كالمنّان، والرزّاق، والكافي، والشافي، والمعطي، والمجيب، والمصوّر، والمـدبّر، والبديع، والبدي ء، والحافظ، والرقيب، والواهب، والمنعم، والمحسن، والمغيث، والمميت، والمحيي كلّهـا يـدلّ علي ذلك، وإنّ معانيها لم ينقطع ولا ينقطع، وأنّه لم يزل ولا يزال، من شأنه أن يرزق، ويشـفي، ويكفي، ويعطي ويمنع ويجيب، ويخلق ويصوّر، ويبـدئ، وينعم، ويغيث، وينجي، ويهلـك، ويرسل الرياح والمنّان بالعطيّات و و...

ومن الواضـح أنّه إذا كان قـد فرغ من الأمر، ولـم يكن له الزيادة والنقصان في شؤون عباده لا يتصوّر مفهوم فعليّ حقيقيّ لهذه الأسـماء، ولا يتعقّل اتّصافه بهذه الصفات إلّا بالتمحّل والتكلّفات، وسيأتي زيادة توضيح له في المبحث الثالث إن شاء الله تعالي.

1- ([1]) اُنظر: المجلسي، مرآة العقول، ج10، ص391 - 392.

اعتقاد الشيعة بالبداء بمعناه الصحيح

المبحث الثاني: قد ظهر لك ممّا ذكرنا أنّ الخاصّة والعامّة تشتركان في العقيدة بما أوجب توهّم القول بالبداء بمعناه الفاسد المردود عندهما، ولكنّ التعصّب والعناد حمل النصّاب وأعداء أهل البيت برمي الشيعة بهذا القول، وهم بفضل تمسّكهم بالكتاب والعترة (الثقلين) بريئون عن هذه العقيدة الفاسدة، وبعيدون من هذا الضلال المبين من السماء إلي الأرض. نعم حكي عن غير الشيعة مثل النظّام وبعض المعتزلة: القول بأنّ الله تعالي قد فرغ من الأمر بخلقه الموجودات دفعةً واحدةً علي ما هي عليه الآن معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً ولم يتقدّم خلق آدم علي خلق أولاده والتقدّم إنّما يقع في ظهورها لا في حدوثها ووجودها،

وأخذوا هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة، ومثل هذه العقيدة ما ذهب إليه بعض الفلاسفة، القائلين بالعقول والنفوس الفلكية، وبأنّ الله تعالي لم يؤثّر حقيقةً إلّا في العقل الأوّل،((1)) فهم يعزّلونه تعالي عن ملكه؛ حكي عن بعضهم: أنّ الله تعالي أوجد جميع

1- ([1]) أُنظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص130؛ المجلسي، مرآة العقول، ج1، ص131.

مخلوقاته دفعـةً واحـدةً دهريـة لا ترتّب فيها باعتبار الصـدور بل إنّما ترتّبها في الزمان فقط، كما أنّه لا تترتّب الأجسام المجتمعة زماناً وإنّما ترتّبها في المكان فقط.((1))

مثـل هـذا القول، قول المجبّرة في «المقتول لو لـم يقتل» فقالت: إنّه كان يموت قطعاً، ومن يسـتنكر القول بالبـداء ولا يؤمن بما دلّت عليه ما تلونـا عليك من الآيات والروايات نسأل عن رأيه في قـدرته تعالي: لله جلّ شأنه أن يفعل ما يشاء، ويؤخّر ما يشاء،ويخلق ما يشاء، ويفعل ما يشـاء، ويشـفي ويعطي من يشـاء، ويسـتجيب دعاء من يشاء، ويعزّ من يشاء، ويـذلّ من يشاء؟ فإن قال: نعم، فهـذا ما يقوله الشـيعة وهو ما يسـمّونه بالبـداء، وإن قال: لا، فقد أنكر قدرة الله تعالي وأنكر الكتاب والسـنّة ووافق اليهود في قولهم: (يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْديهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا)؛((2)) فمن ذهب إلي إنكـار البـداء يتّبع اليهود وغيرهم في هـذه المقالـة الكافرة، ونفي قـدرة الله تعالي المطلقـة، ونفي سائر صـفاته الكمالية وأسماءه الحسني، تعالي الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

فإن قلت: فلماذا سمّي تلك العقيدة الصحيحة بالبداء الّذي هو

1- ([2]) المجلسي، مرآة العقول، ج2، ص 131 - 132.

2- ([1]) المائدة، 64.

بمعني ظهور الشيء بعد الخفاء؟

قلت: أوّلاً نمنع هذا الظهور، وثانياً نقول: إنّ ظهوره بدويّ يزول بالقرائن العقلية والمقالية، وليس بأقوي من ظهور الآيات والروايات في ذلك لولا تلك القرائن، فكما لا دلالـة لهذه الآيات علي علمه بشـيء بعد الجهل به بدلالة آيات أُخري والقرينة العقلية، لا دلالة لهذا اللفظ أيضـاً علي ذلك أصلاً بدلالة الآيات والروايات وما استقرّ عليه عقيدة القائلين بالبداء سيّما أئمّة أهل البيت(عليهم السلام).

ولا يخفي أنّ باب المجاز في جميع اللغات – سـيّما اللغـة العربيـة – باب واسع، وفي الكتاب والسـنّة ما لا يحصـي، والمتّبع في الدلالات الكلامية وغيرها هو الذوق السـليم والرأي المستقيم، وإنّما دخل بعض الآراء الفاسدة – مثل القول بالتجسيم وأنّ له تعالي يَدٌ وجَنبٌ ورِجلٌ وغيرها من الأعضاء لما جاء في الكتاب والسـنّة مجازاً وتعبيراً عن إحاطة قدرته وعلمه وغيرهما من صفاته الكمالية – لاعوجاج فهم البعض والحرمان عن صـفاء الـذهن ونورانية الضـمير، فتمسّكوا في عقائدهم الفاسدة إلي الألفاظ المجازية الموهمة عند صاحب الذهن السـقيم لآرائهم، فنعوذ بالله من الحرمان والخذلان ونسأله التوفيق والإيمان.

دفع الإشكال عن البداء

المبحث الثالث: أنّه وإن ظهر بما لا يزيد عليه أنّ العقيدة بالبداء بمعناه الصحيح الّذي بسطنا الكلام فيه مأخوذة من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، وعليها قام نظام التشريع ومصلحة النبوّات، واستكمال النفوس وتربيتها وتزكيتها وقيام الأُمور بالقسط، ولذا جاء في الأحاديث تعظيماً لهذه العقيدة:

«ما عبد الله عزّ وجلّ بشيء مثل البداء».((1))

إلّا أنّه لقائل أن يقول:

نعم لا ريب في بطلان القول بالبداء بمعناه الفاسد الّذي أشرتم إليه لاستحالة الجهل علي الله، تعالي شأنه عن ذلك وعن كلّ نقص، واستحالة عروض التغيّر والتبديل عليه، ولا ريب أيضاً في صراحة الآيات والروايات فيما ذكرتم للبداء من معناه الصحيح، إلّا أنّ الأخذ

1- ([1]) الصدوق، التوحيد، ص332، ب54، ح1؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص107، أبواب الصفات، ب3، ح19.

بالآيـات والروايـات، وما دلّت عليه، إنّما يصـحّ لو لم يصادم ذلك إشـكال عقليّ، وإلّا يلزم تأويل الظاهر والصـريح علي ما لا يـدفعه ذلك الإشكال.

بيان الإشـكال: كيف يوفّق بين هذا الأصل الأصيل الّذي يقتضي وجوب وقوع جميع الحوادث علي وفق علمه تعالي، وعدم إمكان إحداث تغيير وتبـديل وتقديم وتأخير فيه، لتنزّهه تعالي شأنه عن صـيرورته محلّا للحوادث وبين ما تقتضـيه ظواهر هذه الآيات، وأسـماؤه الحسـني والأحاديث علي كثرتها من أنّه يفعل ما يشاء، ويسـتجيب الدعاء، ويدفع البلاء، ويزيد في الآجال وينقص منها، وأنّه يغيّر بعباده إذا غيّروا ما بأنفسـهم، ويمحو مـا يشاء ويثبتعلي وفق حكمته، واقتضاء أفعال عباده من الخير والشـرّ، فهو كلّ يوم في شأن، وكلّ ذلك لا يجمع مع تعلّق علمه بالحوادث من الأزل. ولا ريب أنّ القائل بالبـداء بالمعني الّـذي ذكرتم له، لا يرضـي لنفسه أن يكون لازم اعتقاده إنكار علم الله تعالي الأزلي بالحوادث وإثبات تجدّد علمه بها، تعالي الله عن ذلك علوّاً كبيراً إذا فكيف يوفّق بينهما؟

أقول: هذه الشبهة، وشبهة المجبّرة ترتضعان من ثديٍ واحد، ولو تمّت لبطل أكثر مسائل النبوّات.

والجواب: أوّلاً: إنّ علمه تعالي قد تعلّق بوقوع أفعاله باختياره وإرادته ومشيّته، وأفعال العباد أيضاً باختيارهم وإرادتهم، فلو كان تعلّق العلم بها موجباً لخروج الفعل عن اختيار الفاعل ومشيّته، لزم الخلف وتخلّف العلم عن المعلوم.

وثانياً: العلم بالشيء لا ـ يمكن أن يكون علّةً لوجوب وجود المعلوم؛ لأنّه مع غضّ النظر عن تعلّق العلم به إن كان وجب وجوده بواسطة وجود علّته ولذا صار وجوده متعلّقاً للعلم به، فلا معني لتأثير العلم في وجوب وجوده، وإن لم يجب وجوده، بحيث كان تعلّق العلم به علّة وجوده، أو من أجزاء علّته، يلزم الدور المحال؛ لتوقّف العلم به علي وجوده في ظرفه، وتوقّف وجوده علي وجوبه، فإنّ الشيء ما لم يجب لم يوجد، وتوقّف وجوبه علي تحقّق علّته الّتي هي عين العلم به.

وعلي هذا لا ـ يلزم من علم الله تعالي بأفعاله وأفعال عباده الإيجاب في الأفعال الصادرة منه تعالي، ولا الجبر في أفعال المكلّفين، ولا تخلّف المعلوم عن العلم به.

جريان البداء وقانون العلّيّة

المبحث الرابع: ربّما يسئل فيقال: كيف يجوز أن يمنع في هذا العالم المادّي الحاكم عليه الأسباب المادّيّة، مثل صلة الرحم والصدقة والدعاء وغيرها عن تأثير الأسباب المادّية في مسبّباتها؟ وكيف تؤثّر هذه الأُمور في حصول مسبّبات مادّية لها أسباب مادّية اختصّت بها؟ وكيف يتغيّر بها السنن السائدة علي الكون، والقواعد المحكمة الحاكمة عليها الّتي قام عليها بإذن الله تعالي وتقديره نظام هذا العالم؟ فمن يزرع الحنطة مثلاً يحصد الحنطة ولا يحصد منها الشعير والأرزّ، ومن سعي وجدّ واجتهد يحصّل أكثر ممّن قعد وتهاون وكسل، والنار مقتضٍ للإحراق لا يمنعه من ذلك إلّا عدم وجود شرطه أو وجود مانعه المادّي.

والحاصل: أنّ تأثير المقتضيات المادّيّة في مقتضياتها الّتي تكون أيضاً مادّيّة لا محالة، ليس موقوفاً علي أزيد ممّا نري، وهو وجود المقتضي والشرط وعدم المانع، وبعدَ حصول ذلك الّذي نسمّيه بالعلّة التامّة لا يتخلّف المعلول المادّي عن علّته المادّيّة.

ص: 27

أقول: كأنّ هذا القائل توهّم أنّ القائل بالبداء بمعناه الصحيح إنّما يقول بتأثير الأسباب الغيبيّة وعالم الغيب في عالم الشهادة فقط، فيمنع من وقوع بعض الحوادث والاُمور حتي بعد تحقّق سببه المادّي، أو تؤثّر ما له سبب مادّي بدون تحقّق سببه المادّي فلا يقع البداء في عالم الأسباب والمسبّبات العاديّة الّتي يدرك الإنسان استنادها إلي أسبابها بالحسّ، وغفل من أنّ ناموس البداء جارٍ في الاُمور التكوينية، سواءٌ كان ذلك – أي حصول البداء – بواسطة أمر مثل الدعاء وصلة الرحم، والذنوب والأعمال الصالحة، أو بواسطة أمر من الاُمور المادّيّة، فالأمر الّذي يقع فيه البداء ما ليس وقوعه من الاُمور المحتومة، بل موقوف في كثير من الموارد علي أفعال العباد وكسبهم، سواءٌ كان هذا الفعل يعدّ سبباً عادياً في الأمر البدائي وجودا أو عدماً، كسعي العبد أو تكاسله عن السعي والعمل، فالّذي يقتل نفسه أو غيره لم يحكم علمه بذلك، وليس عمله هذا من الاُمور المحتومة، والمقتول أيضاً لم يكن موته محتوماً عليه في هذا الزمان، بل كان حياته موقوفة علي عدم حدوث ما يقطع استمرار حياته وهو قتله، وعلي هذا المبني يجب علي الإنسان التحفّظ ودفع العدوّ. نعم، قد يكون ذلك من الاُمور المحتومة، بحيث لو لم يقتل في هذا الوقت لكان يموت فيه بحتف الأنف، وهذا أيضاً وإن كان

بلحاظ أنّ موته بحتف الأنف موقوف علي عـدم موته بالقتل، يكون من الاُمور البدائيـة إلّا أنّه بملاحظـة أنّ زهوق روحه في هـذا الزمان كان محتومـاً لاـ يقع فيه البـداء وإن كـان أيضـاً من الاـُمور البدائيـة بلحاظ جواز وقوع البـداء فيه عقلاً لولا كونه في تقـدير الله تعالي من الاُمور المحتومة الّتي لا يقع فيه البداء.

نعم لم يبحث عن مثـل هـذه الاـُمور في مبحث البـداء، واختصّوا البحث فيه بالاـُمور الّتي يقع تحت سـيطرة عالم الغيب، وما لا يعـدّ من الأسباب المادّيّة كالدعاء والصدقة وغيرها، مع أنّ ملاك البحث والنفي والإثبات بالنسبة إليها واحد.

وبعبارة اُخري: نقول: إنّ الأسـباب سواء كانت ظاهرةً مرئيّةًمحسوسـة، أو كانت غيبيّـةً مخفيّـةً تحقّق بها مسـبّباتها بإذن الله تعالي وتقـديره، وتمنع عن وقوعها موانعها، سواء كانت ظاهرةً أو غيبيّةً، وحيث إنّ الكلّ مسـتند إليه وهو جاعل الأسـباب وفاعلها، وخالق موانعها، ويقدّرها ولو بإقـداره العبـد عليهـا، وإن كان ما يجري في العالم يجري بإرادة الله تعالي التكوينيـة، فهو الماحي والمانع إذا منع – المانع الظاهريّ أو الغيبيّ – السـبب، كـذلك عن تـأثيره وهو المثبت إذا أثّر السـبب في مسـبّبه وتحقّق، سواءٌ كانا من هـذا أو من ذاك، فالمرض الكـذائيّ يمنع المريض

من أن تمتدّ حياته إلي أجله المسمّي فيمحو الله تعالي ذلك بالصدقة وصلة الرحم ويثبت حياته ويؤخّر في أجله، والشخص الصحيح تقتضي صحّته بقاءه إلي أجله المسمّي، ويمنع من ذلك بعض أعماله السيّئة، كلّ ذلك بإذن الله تعالي وتقديره في نظامه الأتمّ الأحسن الّذي قرّره في خلقه.

ويمكن أن يقرّر هذا بوجه آخر، وهو: أن يقال: إنّ الأسباب الظاهرية العادية الّتي تتحقّق في عالمنا المحسوس والشهادة، تقتضي تحقّق مسبّباتها، فكما أنّه يمحي أثرها بالموانع الظاهرية، يمحي أثرها ببعض الموانع الغيبية، فمثل صلة الرحم تدفع ميتة السوء الّتي تحقّق سببها الظاهريّ، وكذلك توجب بعض الأُمور الزيادة في العمر والرزق، إمّا لأنّ الله جعل في هذه الأُمور هذه الخواصّ، أو لأنّ الله تعالي وعد عباده بأنّه يفعل ذلك عند إتيان المكلّف بها، وعلي كلا الوجهين قد دلّت الآيات والروايات، قال الله تعالي: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُم)،((1)) وقال جلّ اسمه: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُري آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)،((2)) وقال: (أَ فَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ

1- ([1]) إبراهيم، 7.

2- ([2]) الأعراف، 96.

الْخَالِقُونَ)؛((1)) وفي الـدعاء: «اللّهمّاغفر لي الذنوب الّتي تنزل البلاء»؛((2)) والحاصل أنّ كلّ الأُمور الغير المحتومـة واقع تحت سـنّة المحو والإثبات.

وثانياً نقول: إنّ الظاهر من هذا الإيراد الاستبعاد أو إنكار سلطان عالم الغيب وتأثير الأسباب والموانع الغيبية علي عالم الشهادة.

وهذا التوهّم إمّا ينشأ من قصـر النظر إلي عالم الشـهادة، والتأثّر من تسويلات الحسّيّين والمادّيّين الغافلين أو المنكرين لعالم الغيب وتأثيره في عالم الشـهادة، وإمّا ينشأ من قضاء العادة علي وقوع أمر بعد أمر آخر بمشـيّة الله وتقديره، فيتوهّم أنّ هذا مقتضـي تمامية الأمر الأوّل في العلّيّـة للأـمر الثاني، فلا يجوز أن يتخلّف عنه، كما لا يجوز تخلّف المعلول عن علّته التامّـة، فكأنّه لم يعرف المتوهّم الفرق بين المقتضـي والعلّة التامّة، وبين العلّة وأجزائها، وبين ما يقارن وجوده وجود شيء آخر، ولم يتفطّن إلي جواز عدم إحاطة البشر بجميع العلل ومعلولاتها، وشـرائطها وموانعها، وكون عالم الظاهر تحت سـيطرة عالم الغيب، وتأثير الأسباب الغيبيّة بإذن الله تعالي في عالم الشهادة، فيزعم العلّة ما ليس بها، ومعلولها ما ليس هو، مع أنّه لا يري شيئاً غير وجود شيء عند وجود شيء آخر

1- ([3]) الواقعة، 58 - 59.

2- ([1]) الكليني، الكافي، ج2، ص590.

أو أشياء أُخري، ولم ير عليّة هذا لذاك، ولم يفهم لماذا صار هذا الأمر المادّي علّة لهذا، ولماذا صارت علّية هذا لذاك ذاتية له ولم تصِر ذاتيةً لشيء آخر، أليس هذا يعني القول بالعلل الماديّة وأنّها من ذاتيات العلل إخباراً عن الغيب؟ وما أحسن قولهم في تعريف المعجزة: أنّها خرق عادة يأتي بها النبيّ عند التحدّي وطلب القوم منه الآية والمعجزة، كما جاء في القرآن الكريم حكايةً عن فرعون في محاجّته مع النبيّ موسي – علي نبيّنا وآله وعليه السلام –: (قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ *فَأَلْقَي عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ).((1))

لا يقال: إنّ ما تقول ينتهي إلي نفي قاعدة العلّيّة، ولازمه تأثير كلّ شيء في كلّ شيء، أو عدم تأثير شيء في شيء.

فإنّه يقال: إنّ القاعدة تامّة لا خدشة فيها، والعلّة التامّة كلّما وجدت لا تنفكّ عن معلولها، ولا يجوز وجود المعلول بدون العلّة، كما لا يجوز وجود الحادث بدون المحدّث القديم ووجود المخلوق بدون الخالق، لكن لا تعرف بنفس هذه القاعدة مواردها ولا تثبت بها مصاديقها. فربما يتحقّق المقتضي والشرط وعدم المانع فيزعم الغافل من الشرط وعدم المانع أنّ المقتضي تمام العلّة، كما ربّما يغفل من عدم المانع فيستند

1- ([1]) الأعراف، 106 - 107.

المعلول إلي المقتضي والشرط، أو بالعكس يستنده إلي المقتضي وعدم المانع.

وعلي هـذا يجوز أن يمنع إرادة الله القـاهرة علي جميع مـا سواه، النـار من الإـحراق، وغير ذلك ممّا وقع في التكوينيات علي خلاف العادة وجريان الأسباب والمسبّبات العادية.

فمن قصـر نظره إلي ما يعرف من الأسـباب الظاهرة ولم يلتفت إلي غيرها ممّا يجهلها من الأسباب الظاهرة والباطنة وحكم الله تعالي وسننه في تربية عباده، واستصـلاح أُمورهم، لا يري تخلّف المسـبّبات عن الأسباب الظاهرة وتشمله هذه الآية الكريمة: (يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ).((1))

ولو طرح حجاب الغفلـة والالتفات إلي ظاهر الحياة الدنيا، يفهم أنّ سـنن الله تعالي لا تنحصـر فيما يعرفه من قصـر نظره إلي عالم الظاهر، فالدعاء والصدقة وصـلة الرحم، وإعانة الضـعيف وشـكر النعمة وغيرها، وكذا الظلم وقطع الرحم وغيرهما من الأعمال السيّئة تؤثّر في وقوع كثير من الحوادث بإذن الله تعالي وسنّته، ويغيّر الله تعالي لها مظاهر حياتنا المادّية من الرخاءوالخصب، ونزول الأمطار، وظهور البركات

1- ([2]) الروم، 7.

كما يغيّر بها حالات النفوس وأحوال القلوب فتشملها التوفيق أو تحرم منه وتبتلي بالخذلان. ولا نعني بالبداء إلّا ذلك.

فيزيد الله تعالي بصلة الرحم في عمر من لا يتجاوز عمره بحسب الأسباب الظاهرة – لولا هذه الصلة – من ثلاثين مثلاً إلي أربعين، أو ينقص منه بواسطة قطع الرحم مثلاً إلي عشرين، وهكذا يدفع بصلة الرحم أو الصدقة أو الدعاء عن البلاء وميتة السوء. وكذا يؤثّر عمله في شقاوته وسعادته، فيكتسب بالأعمال الصالحة والتوبة السعادة، فيمحو الله اسمه من الأشقياء ويثبته في زمرة السعداء، كما هو في أُمّ الكتاب. ولا يزيد في العمر ولا ينقص منه إلّا الله، ولا يدفع البلاء، ولا يكتب الشقيّ سعيداً إلّا الله وملائكته العاملون الموكّلون علي هذه الأُمور بأمره، إذاً فليس لنا إلّا القول بذلك، وأنّه لم يغلق باب رحمة الله علي عباده، وأنّه هو الحاكم البارئ المصوّر المعزّ الخالق لما يشاء، والفاعل لما يشاء، لا إله إلّا هو العزيز الحكيم.

في محلّ البداء

المبحث الخـامس: لا يخفي عليك أنّ محلّ البـداء بمعناه المعقول المسـتفاد من الكتاب والسـنّة ليس جميع الأُمور، حيث إنّ الحوادث – كما دلّ عليه العقل والنقل – ليست كلّها موقوفة غير محتومة، بل بعضـها محتوم، وبعضـها ممّا هو مكتوب في لوح المحو والإثبات، موقوفٌ علي أمر من الأُمور كالدعاء والصدقة؛ وبعبارة أُخري: كلّ ما يحدث في العالم وما يعرضه من الحالات والعوارض إمّا يكون بأمر الله تعالي محتوم الوقوع ليس وجوده أو عـدمه أو طروّ حالـة عليه مثـل عروض زيادة أو نقص موقوفاً علي أمر من الأُمور وشأن من الشؤون، أو لا يكون كـذلك، بل لوجوده أو فنائه أو طروّ حالـة عليه، صورتان: طبيعية، وهي ما يقتضـيها طبع الكائن، وغير طبيعية، وهي ما يمنع طبع الكائن عن التـأثير مطلقـاً، أو يؤخّر أو يقـدّمه، فمثلاً يمكن أن يقـال: إنّ لبعض أفراد الإنسان بحسب القضاء الإلهي أو بحسب طبعه واسـتعداد مزاجه اقتضاء أن يعيش إلي تسعين سنة فلا يعيش أزيد من ذلك، إلّا أنّ له أجل آخر بل

مـدّة أُخري قبل ذلك، فيموت به في ستّين مثلاً لأمر من المرض وغيره، فإن وصل الرحم أو تصدّق بصدقة يؤخّر موته به، وكذلك قطع الرحم يعجّل فناءه قبل الستّين، واسـتمرار بقائه إلي تسعين بالنسبة إلي كلّ سنة وكلّ يوم يمكن أن يكون في علمه تعالي معرضاً لخطرات وهجوم ما يقطع حبـل عمره، ويـدفع كـلّ ذلك بمثل الـدعاء والصدقـة، وكلّ ما يـدفع البلاء من ترك الـذنوب وغيره، كما يمكن أن يعجّل ذلك أيضـاً بالذنوب الجالبة للبليّات.

ويمكن أن يكون الشـخص بسـبب حالـة أو حالات كثيرة مورداً لأُمور محتومـة، وبحسب حالات كثيرة أُخري مورداً لأُمور موقوفة، لا يعلم تفاصـيل ذلك إلّا الله تعالي، وليس علينا إلّا الإيمان والتسـليم والاعتقاد بالبداء إجمالاً لا نعرف المحتوم من الموقوف إلّا بإخبار الله تعالي وأنبيائه وأوليائه، وفي موارد غير قليلة ربّما يعرف الموقوف من المحتوم بالمنامات الصادقة، وما يظهر لنا في الوقائع بالأمارات والقرائن.

هـذا، وكلّ ذلك – كما حقّقناه وذكرناه مراراً – لا ينافي علمه تعالي بما تصـير إليه الأُمور، وما يحصل شـرطه وما لا يحصل، وما هو محتوم ليس مشروطاً بشيء لكيفيّات وجود الأشياء وخلقها وشرائطه، وجميع ما هو مرتبط بها معلومة لله تعالي من الأزل، كما لا ينافي علمه بكلّ هذه

الأُمور وقوع البداء فيها.

ويمكن أن يقال والله أعلم به: إنّ البـداء يقع في قـدر الله تعالي دون قضائه، فما قدّر الله من تأثير الأشـياء وخواصّ ها وآثارها وكونها أسـباباً لمسبّبات خاصّة ليس محتوم الوقوع، بل يمحو أثر بعضها ببعض الأُمور المادّيّة الّتي يستند في الإنسان محوه به لا نسهو بذلك التأثير والتأثّر، والغير المادّيّة كالدعاء والتوكّل وصـلة الرحم، فالبداء في هذه الأُمور معناه أمران: أحدهما: أنّ ما قدّر من الآثار والتأثيرات للأشـياء لا يجب أن يحقّق مطلقاً، بل يمكن أن يمنعه تقـدير الله الآخر، وما قـدّر من الأثر شـيء آخر من الأُمور الماديّة أو غيرها كصـلة الرحم والدعاء، ولا ينافي علمه أزلاً بما ينتهي إليه ذلك التقـديرات المقـدّرة.وثانيهما: أنّ الله تعالي يمنع من هـذه المقـدّرات، فيجعل مثلاً النار الّتي من شأنها الإحراق بتقـدير الله علي عبده برداً وسـلاماً، ويمنع تأثير السـيف والحديد علي مولانا الرضا(عليه السـلام)، ويدفع البلاء عن عبده بالدعاء، وهذا بخلاف ما تعلّق به قضاؤه تعالي، فإنّه يقع لا محالة، وكلّ ذلك من شؤون قدرته وحكمته، والله هو العالم بحقائق الأُمور.

ص: 37

لا يقع البداء فيما أخبر به الله أو حججه

المبحث السادس: لا مجال للريب في أنّه لا يقع البداء المعقول الّذي جاءت به الآيات والروايات فيما أخبر الله تعالي ورسله به عباده؛ لأنّه موجب لتكذيبه تعالي أو تكذيب رسله، بل هو مختصّ بما هو علمه مخزون مكنون عند الله تعالي وعند أوليائه المأمونين علي أسراره المودعة فيهم والخير والناس عنه.

ويدلّ علي ذلك طائفة من الروايات مثل رواية الفضيل بن يسار: قال: سمعت أبا جعفر(عليه السلام) يقول: «العلم علمان، فعلم عند الله مخزون لم يُطلِع عليه أحداً من خلقه، وعلم علّمه ملائكته ورسله، فإنّه سيكون، لا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدّم منه ما يشاء ويؤخّر منه ما يشاء ويثبت ما يشاء».((1))

وعلي هذا ليس البداء في مثل تنصيص الأنبياء بعضهم علي بعض، وفي

1- ([1]) البرقي، المحاسن، ج1، ص243؛ الكليني، الكافي، ج 2، ص 147، باب البداء، ح6.

تنصيصهم علي خلفائهم وأوصيائهم كتنصيص الأنبياء الماضين علي نبوّة سيّدنا رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم)، وتنصيصه علي الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام)، وإخباره عن الملاحم والمغيّبات كشهادة أمير المؤمنين(عليه السلام) وشهادة مولانا أبي محمّد الحسن السبط الأكبر(عليه السلام) بالسمّ، وشهادة أبي عبد الله سيّد الشهداء(عليه السلام) بالسيف بالطفّ، وشهادة عمّار وأنّه تقتله الفئة الباغية، وغيرها من أخباره الغيبيّة.

كما أنّه ليس البداء فيما وعد الله تعالي به نبيّه(صلي الله عليه و آله و سلم)في القرآن المجيد، وأخبره به من الحوادث المستقبلة كظهور الإسلام عليجميع الأديان، وخروج دابّة الأرض، وخلافة المؤمنين في الأرض، وعجز البشر عن الإتيان بمثل سورة من القرآن إلي الأبد وإلي آخر الدهر، وغيرها، دون غير ذلك ممّا لم يخبر الله تعالي به إيّاه ولا أنبياءه وخلفاءه بالتنصيص.

ولولا ذلك لبطل تنصيصات الرسل علي من يأتي بعدهم من الأنبياء، ولما تمّ الاستدلال بتنصيص الأنبياء علي نبوّة نبيّنا صلّي الله عليه وآله وعليهم أجمعين، مع أنّ الله تعالي احتجّ بذلك في كتابه الكريم.

قال الله تعالي: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ).((1))

وقال سبحانه وتعالي: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ

1- ([1]) البقرة، 146؛ الأنعام، 20.

مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْراةِ وَالْإِنْجِيلِ).((1))

وقال عزّ من قائل: (ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ).((2))

وقال تعالي شأنه: (وَإِذْ قَالَ عِيسَي ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ).((3))

ألا تري أنّه لا يسمع من أهل الكتاب ادّعاء وقوع البداء في مثل هذه النصوص، كما لا يسمع ادّعاء الإمامة من غير الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام).((4))

1- ([2]) الأعراف، 157.

2- ([3]) الفتح، 29.

3- ([4]) الصفّ، 6.

4- ([5]) بل يمكن أن يقال: إنّ التنصيص علي إمامة الأئمّة وولايتهم لا يجوز أن يقع فيه البداء، لأنّه إخبار عن الولاية الّتي هو من الأُمور الإنشائية والمجعولات الشرعية، كما قال الله تعالي: (وَإِذِ ابْتَلَي إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً) (البقرة، 124)؛ بل يمكن أن يقال ذلك في الرسالة أيضاً؛ استناداً بقوله تعالي: (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (الأنعام، 124) فلا يتطرّق في مثل ذلك البداء؛ لأنّه بعد الإنشاء يقع علي ما يقع، ورفعه بعد وجوده في وعاء الأُمور الاعتبارية قبل مجيء زمان القيام به لا يجوز، ويكون من رفع الحكم قبل مجيء وقت إتيانه، نعم إذا لم يكن المولي في إنشائه جادّاً وكان إنشاؤه صورياً يجوز رفعه، لكن هو خارج عمّا نحن فيه، وأمّا بعد قيامه به فلا يجوز رفعه وقطع استمراره، لأنّ الله تعالي لا يشرّف أحداً بنصبه للإمامة والولاية الّتي هيZ [عهده الّذي لا يناله الظالمين إلّا إذا كان جامعاً بشرائط تولّيها من العصمة عن الذنوب والخطاء في ماضي عمره ومستقبله، لا ينتزع منه لباساً وتشريفاً شرّفه به، فكيف يجوز بعد أن ابتلي إبراهيم بما ابتلاه وجعله للناس إماماً انتزاع هذه الكرامة الّتي كرّمه بها منه؛ هذا مضافاً إلي أنّ النصوص قد دلّت علي استمرار الولاية والإمامة العامّة لمن نصبه الله لها صراحة.

والحاصل: إنّ وقوع البداء في هذه التنصيصات، والتعريفات وما به يعرف المحقّ من المبطل، والآيات والعلامات والملاحم لا يوافق حكمة الله تعالي، ومفسد لنظام النبوّات، ويبطل الاتّكال علي التنصيصات وأخبار الأنبياء والأوصياء، ولذا لم يحتمل أحد في قصّة صلح الحديبيّة جواز وقوع البداء فيما أخبر به النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)من فتح مكّة المكرّمة، ولم يردّ النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)اعتراض المعترض المنافق بعدم لزوم وقوعه في هذا العام؛ لجواز وقوع البداء فيه، بل أجابه بأنّه(صلي الله عليه و آله و سلم)لم يقيّده بهذا العام، ((1)) قال الله تعالي: (لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ).((2))

1- ([1]) ابن هشام، السيرة النبويّة، ج3، ص791؛ الطبرسي، إعلام الوري، ج1، ص235؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص215؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج4، ص258؛ ج6، ص203؛ ابن كثير، السيرة النبويّة، ج3، ص428؛ الحلبي، السيرة الحلبية، ج2، ص97؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج21، ص169.

2- ([2]) الفتح، 27.

دفع الوهم

المبحث السابع: ربّما يتوهّم استفادة وقوع البداء في بعض ما نصّ الله والنبيّ أو الوليّ به من بعض الآيات والروايات، مثل قوله تعالي:

(وَوَاعَدْنَا مُوسَي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)؛((1))

وقوله تعالي: (فَلَوْ لَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَي حِينٍ).((2))

ومن الروايات، مثل ما ورد ظي وقوع البداء في إسماعيل ابن الإمام جعفر الصادق(عليه السلام)،((3)) وفي أبي جعفر محمّد بن الإمام عليّ النقيّ(عليه السلام).((4))

ومثله ما ورد في إخبار روح الله عيسي - علي نبيّنا وآله وعليه السلام - بموت امرأة تهدي إلي زوجها في ليلتها، فلمّا أصبحوا جاؤوا فوجدوها

1- ([1]) الأعراف، 142.

2- ([2]) يونس، 98.

3- ([3]) الصدوق، التوحيد، ص336؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج47، ص269.

4- ([4]) الكليني، الكافي، ج1، ص326.

علي حالها.((1))

وفي أنّ الله تعالي أوحي إلي نبيّ من أنبيائه بأن يخبر فلان الملك أنّي متوفّيه إلي كذا وكذا،((2)) وفي شابّ كان عند داود إذ أتاهملك الموت فسلّم عليه وأحدّ ملك الموت النظر إلي الشابّ.((3))

وما ورد في نبيّ من أنبياء بني إسرائيل أنّ الله وعده أن ينصره إلي خمسة عشر ليلة،((4)) ونبيّ وعده الله النصرة إلي خمسة عشره سنة،((5)) وفي إخبار النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)بقتل يهوديّ يعضّه أسود في قفاه،((6)) وما ورد في تعيين وقت الفرج والرخاء.((7))

والجواب عن هذا التوهّم:

أوّلاً: أنّه يمكن أن يقال: إنّ ما قلنا بعدم وقوع البداء فيه بدلالة العقل

1- ([5]) الصدوق، الأمالي، ص589 - 590؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص94.

2- ([6]) الصدوق، عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، ج1، ص179 - 182؛ قطب الدين الراوندي، قصص الأنبياء، ص241.

3- ([1]) قطب الدين الراوندي، قصص الأنبياء، ص207.

4- ([2]) ابن بابويه، الإمامة والتبصرة، ص94 - 95.

5- ([3]) ابن بابويه، الإمامة والتبصرة، ص94 - 95.

6- ([4]) الكليني، الكافي، ج4، ص5.

7- ([5]) العياشي، تفسير، ج2، ص154، 217؛ الطوسي، الغيبة، ص427 - 429؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص113 - 114، 118 - 120.

والنقـل عليه هو إخبـار النبيّ أو الوليّ عمّـا من شأنهمـا أن يخبرا عنه، كالتنصـيص علي الأوصـياء والخلفـاء والإخبـار عن المغيّبات إظهاراً للمعجزة وفي مقام التحـدّي والاحتجاج وإعلاماً لعلائم الحقّ والباطل، وإعلاماً لبعض ما يقع من جلائل الحوادث والفتن، كفتنـة الدجّال والشجرة الملعونة وغيرها من الإخبارات الّتي

تؤكّد وقوعها معني النبوّات وتقوّي الوعي الإيمانيّ والاهتداء إلي الحقّ والصواب.

وأمّا ما ذكرتم من الآيات والأخبار فما فيها من الإخبار، إخبار عن أُمور جزئيـة لا ترتبط بالعقائد والشـرعيات من الأُصول والفروع، والإخبار عنها كان بعـد إثبات نبوّة النبيّ أو ولايـة الوليّ المخبر عنه بالمعجزة أو بالنصّ أو كليهما، مع ما يـدلّ في نفس الواقعة بعد ظهور كونها بدائية من أنّ ما أخبر عنه إنّما لم يقع لكونه من الأُمور الموقوفـة، فكان موت هـذا مثلاً موقوفاً علي ترك الصدقة أو صـلة الرحم أو بقائه وتأخير أجله موقوفـاً علي الصدقـة وصـلة الرحم، فلمّا وصل الرحم، أُخّر في أجله، ومع وجود هـذه الدلالـة في الواقعـة ليست دلالـة الإخبار عن الأمر الموقوف الّـذيلم يقع، علي جلالـة قـدر شأن النبيّ أو الوليّ بأقلّ من وقوعه علي طبق إخباره، بل يكون هـذا أفيد وآكد في استصـلاح الناس وموعظتهم ودعوتهم إلي البرّ والخير.

ولو تأمّلنا في الموارد الّتي ورد عدمُ وقوع ما أخبر به النبيّ أو الوليّ،

نجـد في جميعها شاهداً علي ذلك، سواء اعتبر هذا الشاهد بمنزلة القرينة علي أنّ المخبر عمل بالتورية في خبره، أو أنّه كان مأموراً بالإخبار عنه، وأن لا قبح في ذلك بعد وجود فائدة ومصلحة فيه، وظهور حقيقة الأمر علي الناس، ويأتي لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالي.

وثانياً: نقول: إنّ الآيات الّتي فسّرت بالبداء، بعضـها لا يدلّ علي أزيد من كون بعض الأُمور بدائياً وموقوفاً علي أمر وجوديّ أو عدميّ، بل لا يدلّ أزيد من كونه غير حتميّ الوقوع وأنّه بمشيّة الله تعالي، كقوله تعالي: (يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)؛((1))

وقوله جلّ وعزّ: (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ).((2))

وبعضـها وإن ادّعي دلالته علي إخبار الله تعالي أو نبيّه بأمر وقع خلافه، إلّا أنّه لم يثبت دلالته علي ذلك، مثل قوله تعالي: (وَوَاعَدْنَا مُوسَي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً).((3)) فإنّ صـحّة دعوي دلالته علي عـدم زيادة زمان الميعاد علي ثلاثين، موقوفة علي حجّية مفهوم العدد الّذي ثبت في الأُصول عدم حجّيته بل عدم دلالته،((4))

1- ([1]) الرعد، 39.

2- ([2]) فاطر، 11.

3- ([3]) الأعراف، 142.

4- ([4]) القمّي، قوانين الأُصول، ص191؛ العراقي، نهاية الأفكار، ج1 - 2، ص503؛ الحكيم، المحكم في أُصول الفقه، ج1، ص625.

ومثله لا يدلّ علي أزيد من الوعد بالثلاثين، ولا يدلّ علي تقييده بعدم تشرّف موسي بالزيادة علي ذلك العدد، ففي الحقيقة ما هو الموقوف الإتمام بالأربعين، فإنّهموقوف علي ثلاثين دون العكس، فلا يجيء منه تكذيب النبيّ، وإن شئت فقل: إنّه يدلّ علي عدم وقوع الميعاد علي الأقلّ لا الأكثر.

وبعض الآيات كقوله تعالي حكاية عن خليله إبراهيم(عليه السلام): (يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَي فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ)؛((1)) فلا دلالة لقوله تعالي: (أَنِّي أَذْبَحُكَ)، علي أزيد من الشروع بالذبح بالاشتغال بمقدّماته، وإلّا قال: إنّي أري في المنام أنّي ذبحتك، وكان الواجب علي إبراهيم(عليه السلام) الاشتغال بمقدّمات الذبح والشروع فيه ثم ذبح ابنه؛ لأنّ الظاهر من الحكم بالمقدّمة الحكم بذي المقدّمة، ولكن هذا بدلالة العقل بعد ما لم يرد من الأمر بيان في ذلك وليس بدلالة اللفظ، كما يستفاد من «أَنِّي ذْبَحْتُكَ» وبعد ما جاء البيان يعلم أنّ المأمور به هو الشروع والاشتغال بمقدّمات الذبح طبقاً لما رآه في المنام، ولذا قال الله تعالي: (قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا)؛((2)) ومثل هذا

1- ([1]) الصافّات، 102.

2- ([2]) الصافّات، 105.

ليس من البداء بشيء ولا من تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وبعض الآيات مثل قوله تعالي: (فَلَوْ لَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَي حِينٍ)؛((1)) لا دلالة فيها إلّا علي أنّ الإيمان يمنع من العذاب، وهذا مدلول آيات كثيرة وروايات متواترة، وقد ورد في التفسير أنّ يونس – علي نبيّنا وآله وعليه السلام – أخبرهم بالعذاب إنْ لم يتوبوا، ولم يؤمنوا،((2)) وهذا لا يجعله معرضاً لتكذيب المكذّبين، نعم ورد في تفسيرها في بعض الروايات أنّه أخبرهم بالعذاب، ولم يقيّده بعدم الإيمان والاستمرار علي الكفروالعصيان.((3))

وظاهر هذه الأخبار وإن كان يجعل النبيّ معرضاً للتكذيب، إلّا أنّه يمكن أن يقال: إنّ عدم تقييده نزول العذاب بعدم الإيمان في اللفظ، كان اتّكالاً علي القرينة المعلومة، وهي عدم نزول العذاب بعد الإيمان؛ لأنّه ظنّ بهم عدم الإيمان وخرج من بينهم لظنّه ذلك، لا لأنّ العذاب كان محتوماً عليهم غير موقوف بعدم الإيمان، ولذا أمرهم عالم بالإيمان

1- ([3]) يونس، 98.

2- ([4]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص119؛ الطبرسي، مجمع البيان، ج5، ص204؛ أبو الفتوح الرازي، روض الجنان، ج10، ص209.

3- ([1]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص118 – 119.

والتوبـة. هـذا، ويمكن أن يقال: إنّ الإخبار بنزول العذاب كان إخباراً بمقدّماته وإشـرافه عليهم، كما في قوله تعالي: (ولَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ)؛ ((1)) وكما قيل في تفسير قوله تعالي: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا).((2))

هذا مختصر الكلام في الآيات الّتي قيل بإخبارها عن وقوع أمر وقع فيه البداء من غير تقييد بأنّه موقوف يمكن أن يقع فيه البداء.

وأمّا الأحاديث، فهي مع الغضّ عن ضعفها من حيث السند أو المتن أو كليهما وقوّة الأحاديث الدالّة علي أنّ الله لا يكذّب رسله، بحيث لو وقعت المعارضة بينها وبين هذه الأحاديث، يجب الاعتماد عليها وترك هذه الأحاديث وردّ علمها إليهم(عليهم السلام) علي طوائف:

منها: ما ورد في وقوع البداء في إسماعيل((3)) ابن سيّدنا الإمام أبي عبد

1- ([2]) القصص، 23.

2- ([3]) مريـم، 71؛ الزمخشـري، الكشاف، ج3، ص35؛ الطبرسـي، جوامع الجـامع، ج2، ص405؛ الطبرسـي، مجمع البيان، ج6، ص811.

3- ([4]) قد نبشت الحكومة الجائرة المتسـمّية بالسـعوديّة في زماننا باسم توسـعة الشارع قبره فوجد جسده طريّاً كأنّه مات في الحال، فنقل إلي البقيع ودفن والقصّة مشـهورة معروفة، وإسـماعيل هذا توفّي سـنة ثلاث وثلاثين ومأة قبل وفاة أبيه الصادق(عليه السـلام) بعشرين سنة، توفّي بالعريض قرب المدينـة، وحمل علي أعناق الرجال حتّي دفن بالبقيع، وكان أبو عبـد الله(عليه السـلام) يحبّه حبّاً شديداً ويكرمه إكراماً عظيماً. وروي أنّه لمّا مات جزع عليه أبو عبـد الله(عليه السـلام) جزعاً شديداً ووجد به وجداً عظيماً، وتقدّم سـريره بغيرحذاء ولا رداء، وأمر بوضع سـريره علي [الأرض قبل دفنه مراراً كثيرة، وكان يكشف عن وجهه وينظر إليه يريـد بـذلك تحقيق أمر وفاته عند الظانّين خلافته له من بعده، وإزالة الشبهة عنهم في حياته. راجع: المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج1، ص126.

الله جعفر الصادق(عليه السلام)،((1)) وفي أبي جعفر محمّد ابن مولانا الإمام أبي الحسن عليّ الهادي(عليه السلام)،((2)) إلّا أنّه لا دلالة في ما ورد فيهما علي الإخبار بوقوع أمر فيهم كالإمامة وغيرها قبل موتهما، حتي يلزم من موتهما تكذيب هذا الخبر، بل كان الأمر بالعكس؛ إذ لم يرد في إمامتهما نصّ وخبر، وورد التنصيص علي الأئمّة الاثني عشر المعروفين في أحاديث متواترة روتها الثقات قبل ولادتهم.

قال السيّد الأجلّ شارح الصحيفة: فائدة: روي عن الصادق(عليه السلام) أنّه قال: «ما بدا لله أمر كما بدا له في إسماعيل»؛ فتوهّم بعضهم أنّ معناه أنّه جعله أوّلاً قائماً بعده مقامه، فلمّا توفّي نصب الكاظم(عليه السلام) بدله، وهذا وهم باطل وخطأ محض، كيف وقد ثبت وصحّ من طرق الإمامية ورواياتهم أنّ النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)قد أنبأ بأئمّة اُمّته، وأوصيائه من عترته، وأنّه سمّاهم بأعيانهم(عليهم السلام) وأنّ جبرئيل(عليه السلام) نزل بصحيفة من السماء فيها أسماؤهم وكناهم، كما شحنت بالروايات في ذلك كتب الحديث سيّما

1- ([1]) الصدوق، التوحيد، ص336.

2- ([2]) الكليني، الكافي، ج1، ص326.

كتاب الحجّة من الكافي، وإنّما معني الحديث المذكور - إن صحّ وثبت - ما قاله الصدوق(قدس سره) في كتاب التوحيد إنّه(عليه السلام) يقول: «ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني إذا اخترمه قبلي ليعلم أنّه ليس بإمام بعدي».((1)) انتهي.

ولا يخفي عليك أنّ الروايات علي عدد الأئمّة الاثني عشر من طرق العامّة أيضاً متواترة، وقد وردت فيها أسماؤهم بأعيانهم. وأمّا الرواية فقد حكي عن كتاب زيد النرسي عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله(عليه السلام) قال: «ما بدا لله بداء أعظم من بداءٍ بدا له فيإسماعيل ابني»؛ ((2)) فيمكن حملها علي أنّه ما بدا وظهر لإثبات أمر الله تعالي، وأنّ عهد الإمامة لم يكن معهوداً لإسماعيل كما بدا لله فيه، وعلي هذا استعمل البداء في ظهور الأمر بعد خفائه، أي: ظهور أنّ أمر الإمامة ليس لإسماعيل للناس بعد ما كان مخفيّاً عنهم، لإثبات أمرالله تعالي.

وهنا احتمال آخر، وهو أنّ المراد من إسماعيل هو إسماعيل بن إبراهيم(عليهما السلام)، وكلمة «ابني»، إمّا هو تصحيف «أبي» كما يدلّ عليه ما

1- ([3]) الصدوق، التوحيد، ص336؛ المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج1، ص127 - 128.

2- ([1]) المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص122، أبواب الصفات، ب3، ح 69؛ ج47، ص269.

روي الصدوق عن أبي الحسين الأسدي، وهو: أنّه روي أنّ الصادق(عليه السلام) قال: «ما بدا لله بداءٌ كما بدا له في إسماعيل أبي، إذ أمر أباه بذبحه ثم فداه بذبح عظيم»((1)) أو زيدت علي الحديث سهواً من بعض الناقلين، ويدلّ علي ذلك أنّ أعظميّة البداء تناسب قصّة إسماعيل المشهورة بين الناس المعروفة بالعظمة، والّتي هي من أعظم الشواهد علي تسليم المؤمن الموحّد لربّه تعالي، قال الله تعالي: (قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَي فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَا ذَا تَرَي قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُني إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ * فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ * وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ).((2))

وعلي كلّ ذلك؛ المراد بوقوع البداء فيهما ليس وقوعه في إمامتهما، لما دلّت عليه الروايات المصرّحة بإمامة الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام)، فليردّ علم هذه الأحاديث - لو صحّت وسلمت ممّا يرد عليها من المناقشات السندية والدلالية - إليهم(عليهم السلام)، أو يحمل علي المحامل الصحيحة، مثل أنّ بقاء إسماعيل وهكذا محمّد إلي بعد مضيّ والدهما كان موقوفاً علي أن لا يصير ذلك سبباً لتوهّمإمامتهما، أو موقوفاً علي أن لا يظنّ إمامتهما

1- ([2]) الصدوق، التوحيد، ص336.

2- ([3]) الصافّات، 102 - 107.

في حياة أبيهما، وهذا حمل صحيح، بل استظهار مستقيم من مثل قوله: «ما بدا لله بداءٌ كما بدا له في إسماعيل ابني»، سيّما بقرينة الروايات المتواترة الناصّة علي إمامة الأئمّة المرويّة بالطرق الصحيحة، عن رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم).

هذا، وقد سمعت أنّ الصدوق خرّيت صناعة الحديث و إمام أهله وحامليه، فسّر هذا الحديث بأنّه(عليه السلام) يقول: «ما ظهر لله أمر كما ظهر في إسماعيل ابني إذا اخترمه قبلي ليعلم أنّه ليس بإمام بعدي».((1))

هذا وقد سمعت ما احتملنا أيضاً في مفاد الخبر، والله أعلم.

وقال حبر الطائفة الشيخ المفيد(قدس سره) في تصحيح الاعتقاد: قول أبي عبد الله(عليه السلام): «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل»، فإنّما أراد به ما ظهر من الله تعالي فيه من دفاع القتل عنه، وقد كان مخوفاً عليه من ذلك مظنوناً به، فلطف له في دفعه عنه، وقد جاء في الخبر بذلك عن الصادق(عليه السلام) فروي عنه(عليه السلام) أنّه قال: «كان القتل قد كتب علي إسماعيل مرّتين فسألت الله في دفعه عنه فدفعه».((2))

وظاهر كلامه أنّ الصادق(عليه السلام) سئل عن قوله: «بدا لله...» فأجاب عنه، وفسّر كلامه «بأنّ القتل قد كتب...» وعلي هذا فالمعوّل في مقام بيان آراء

1- ([1]) الصدوق، التوحيد، ص 336، باب 54، ح10.

2- ([2]) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية، ص66.

من الحديث علي تفسير الإمام(عليه السلام).

ثم لا يخفي عليك أنّ من الأحاديث الواردة في وقوع البداء في أبي جعفر محمّد بن الإمام عليّ بن محمّد بن عليّ الرضا بل أظهرها، ما روي فيه أنّ مولانا أبا الحسن عليّ الهادي(عليه السلام) لمّا توفّي ابنه أبو جعفر قال لابنه الإمام أبي محمد(عليه السلام): «يا بنيّ أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً».((1))

أقول: لو لم نقل بأنّه ومثله من الأحاديث من متشابهاتها، فلاظهور له علي أنّ محمّد بن عليّ (عليه السلام) كان منصوصاً عليه بالإمامة فبدا لله فيه قبل موته فأماته، أو بدا لله فيه بعد موته فأقام مقامه أخاه أبا محمّد(عليه السلام)، كما أنّه لا دلالة له علي أنّ مولانا أبا محمّد لم يكن منصوصاً عليه قبل موت أخيه أبي جعفر، فلمّا توفّي أخوه جعله الله تعالي خليفة لأبيه ونصبه إماماً للناس بعده، فهذا الاحتمال لا يستظهر من الخبر، مضافاً إلي أنّه يردّه الأحاديث الصحيحة الصريحة علي أنّ أبا محمّد كان منصوصاً عليه بالإمامة من الله تعالي ومن النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)ومن أجداده الطاهرين قبل ولادته وولادة أخيه محمد.

إن قلت: نعم لا دلالة لهذا الخبر علي أنّ محمّداً كان منصوصاً عليه

1- ([3]) الكليني، الكافي، كتاب الحجّة، ج1، ص326، باب الإشارة والنصّ علي أبي محمد(عليه السلام)، ح 4 و5 و6.

بالإمامة إلّا أنّه لا شكّ في دلالته علي وقوع بداء فيه، إذاً فما هو المقصود وما المراد من الأمر في قوله: «فقد أحدث فيك أمراً؟».

قلت: يمكن أن يكون المراد من إحداث الأمر، إظهار إمامة مولانا أبي محمد(عليه السلام) لمن يظنّ أنّ أخاه أبا جعفر خليفة لأبيه، وليس معني ذلك أنّ الله تعالي توخّاه لإظهار هذا الأمر، بل المراد أنّ بطلان هذا الظنّ كان أمراً يترتّب علي موته فأسند إحداثه إلي الله تعالي لإسناد سببه – وهو موته – إليه.

هذا، ولا يخفي عليك أنّ ما صدر من بعض الأعيان والعباقرة، وأكابر العلماء في تفسير هذا الخبر، فقال: أي: جعلك الله إماماً بموت أخيك قبلك، بدا لله فيك.((1)) فكلام لا يصدر من مثله، ولا أدري كيف نعالج ذلك مع أنّه ثبت في كتابه، فهل دسّ هذا في كلامه أو سقط هنا من كلامه ما يوضح مراده؟ وكيف كان، فهو أجلّ من أن يفسّر الخبر بمثل هذا مع مخالفته لاتّفاق الإمامية، وللأحاديث المتواترة.

أخبار أُخري: ومن الأحاديث الّتي قيل بدلالتها علي وقوع البداء فيما أخبر به الأنبياء(عليهم السلام) ما فيه الإخبار بموت شخص لم يتّفق موتهفي الوقت المعيّن، مثل الحديث المرويّ عن أمالي الصدوق بسنده عن أبي

1- ([1]) الفيض الكاشاني، الوافي، ج2، ص387.

بصـير قال: سـمعت أبا عبد الله الصادق جعفر بن محمد(عليهما السـلام): «إنّ عيسـي روح الله مرّ بقوم مجلبين، فقال: ما لهؤلاء؟ قيل: يا روح الله إنّ فلانـة بنت فلانـن تهـدي إلي فلان بن فلان في ليلتها هـذه، قال: يجلبون اليوم ويبكون غـداً. فقال قائل منهم: ولِمَ يا رسول الله؟ قال: لأنّ صاحبتهم ميتة في ليلتها هذه، فقال القائلون بمقالته: صدق الله وصدق رسوله، وقال أهل النفاق: ما أقرب غداً، فلمّا أصـبحوا جاؤوا فوجـدوها علي حالها لم يحـدث بها شـيء، فقالوا: يا روح الله إنّ الّتي أخبرتنا أمس أنّها ميتـة لم تمت، فقال عيسـي – علي نبيّنا وآله وعليه السـلام – (يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ)؛((1)) فاذهبوا بنا إليها، فـذهبوا يتسابقون حتي قرعوا الباب، فخرج زوجها، فقال له عيسـي: اسـتأذن لي علي صاحبتك، قال: فـدخل عليها فأخبرها أنّ روح الله وكلمته بالباب مع عـدّة، قال: فَتَخَدَّرت فدخل عليها، فقال لها: ما صـنعت ليلتك هذه؟ قالت: لم أصنع شيئا إلّا وقد كنت أصنعه فيما مضي، إنّه كان يعترينا سائل في كلّ ليلة جمعة فنُنيله ما يقوته إلي مثلها، وإنّه جاءني في ليلتي هـذه وأنا مشـغولة بأمري وأهلي في مشاغيل، فهتف فلم يجبه أحد، ثمّ هتف فلم يجب، حتي هتف مراراً، فلمّا سـمعتُ مقالته قمت متنكّرة حتي أنلته كما كُنّا ننيله، فقال لها: تنحّي عن مجلسك فإذا تحت ثيابها أفعي مثل جذعة، عاضّ

1- ([1]) إبراهيم، 27.

علي ذنبه، فقال(عليه السلام): بما صنعت صرف الله عنك هذا».((1))

وما روي عن العيون بسنده عن النوفلي يقول: قال الرضا(عليه السلام) لسليمان المروزي: «ما أنكرت من البداء يا سليمان والله عزّ وجلّ يقول: (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً)؛((2)) ويقول عزّوجلّ: (وَهُوَ الَّذي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ)؛((3)) ويقول: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)؛((4)) ويقول عزّ وجلّ: (يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ)؛((5)) ويقول: (وَبَدَأَ خَلْقَ الإنْسَان مِنْ طِينٍ)؛((6)) ويقول عزّ وجلّ: (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)؛((7)) ويقول عزّ وجلّ: (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ).((8))

قال سليمان: هل روّيت فيه عن آبائك شيئا؟ قال: «نعم، روّيت عن

1- ([2]) الصدوق، الأمالي، ص589 - 590؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج 4، ص 94، باب3، ح1.

2- ([3]) مريم، 67.

3- ([1]) الروم، 27.

4- ([2]) البقرة، 117؛ الأنعام، 101.

5- ([3]) فاطر، 1.

6- ([4]) السجدة، 7.

7- ([5]) التوبة، 106.

8- ([6]) فاطر، 11.

أبي، عن أبي عبـد الله(عليه السـلام) أنّه قال: إنّ لله عزّ وجلّ علمين علماً مخزوناً مكنوناً لا يعلمه إلّا هو، من ذلك يكون البداء، وعلماً علّمه ملائكته ورسـله، فالعلمـاء من أهل بيت نبيّك يعلمونه». قال سـليمان: أُحبّ أن تنزعه لي من كتاب الله عزّ وجلّ، قال: «قول الله عزّ وجلّ لنبيّه: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَـا أَنْتَ بِمَلُومٍ)؛((1)) أراد إهلاكـم ثم بـدا لله تعالي، فقال: (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الـذِّكْرَي تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ)».((2)) قال سليمان: زدني جعلت فداك، قال الرضا(عليه السـلام). «لقد أخبرني أبي عن آبائه(عليهم السـلام) أنّ رسول الله(صـلي الله عليه و آله و سلم)قال: إنّ الله عزّ وجلّ أوحي إلي نبيّ من أنبيائه أن أخبر فلاناً الملك أنّي متوفّيه إلي كذا وكذا، فأتاه ذلك النبيّ فأخبره فدعا الله الملك وهو علي سريره حتي سـقط من السـرير، وقـال: يـا ربّ أجّلني حتي يشبّ طفلي، وقضـي أمري، فـأوحي الله عزّ وجـلّ إلي ذلك النبيّ أن ائتِ فلاناً الملك فأعلمه أنّي قـد أنسـيت في أجله، وزدت في عمره خمس عشـرة سـنة، فقال ذلك النبيّ: يا ربّ إنّك لتعلم أنّي لم أكـذب قطّ، فأوحي الله عزّ وجلّ إليه إنّما أنت عبدمأمور فأبلغه ذلك، والله لا يسئل عمّا يفعل».

ثم التفت إلي سليمان فقال له: «أحسبك ضاهيت اليهود في هذا الباب». قال: أعوذ بالله من ذلك، وما قالت اليهود؟ قال: «(قَالَتِ

1- ([7]) الذاريات، 54.

2- ([8]) الذاريات، 55.

الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ)،((1)) يعنون

أنّ الله قد فرغ من الأمر فليس يحدث شيئاً، فقال الله عزّ وجلّ: (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا)؛((2)) ولقد

سمعت قوماً سألوا أبي موسي بن جعفر(عليهما السلام) عن البداء فقال: وما ينكر الناس من البداء، وأن يقف الله قوماً يرجيهم لأمره».

قال سـليمان: ألا تخبرني عن: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)((3)) في أيّ شـيء أُنزلت؟ قال: «يا سـليمان ليلـة القدر يقدّر الله عزّ وجلّ فيها ما يكون من السنة إلي السنة من حياة أو موت أو خير أو شرّ أو رزق، فما قدّره في تلك الليلة فهو من المحتوم».

قال سـليمان: الآن قـد فهمت جعلت فـداك فزدني. فقال: «يا سـليمان إنّ من الأُمور أُموراً موقوفـة عند الله تبارك وتعالي يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر ما يشاء، ويمحو ما يشاء؛ يا سليمان إنّ عليّاً(عليه السلام) كان يقول: العلم علمان فعلم علّمه الله ملائكته ورسله، فما علّمه ملائكته ورسـله فإنّه يكون ولا يكـذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسـله، وعلم عنده مخزون لم يطّلع عليه أحداً من خلقه، يقدّم منه ما يشاء ويؤخّرمنه ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء». قال سليمان للمأمون: يا أمير المؤمنين لا أُنكر بعد يومي هذا

1- ([1]) المائدة، 64.

2- ([2]) المائدة، 64.

3- ([3]) القدر، 1.

البداء، ولا اكذّب به إن شاء الله.((1))

وما روي عن كتاب الإمامة والتبصرة لعليّ بن بابويه بإسناده عن أبي عبد الله(عليه السلام) قال: «كان في بني إسرائيل نبيّ وعده الله أنّ ينصره إلي خمس عشرة ليلة، فأخبر بذلك قومه، فقالوا: والله إذاكان ليفعلنّ وليفعلنّ، فأخّره الله تعالي إلي خمس عشرة سنة، وكان فيهم من وعده الله النصرة إلي خمس عشرة سنة، فأخبر بذلك النبيّ قومه فقالوا: ما شاء الله فعجّله الله لهم في خمس عشرة ليلة».((2))

وما روي عن كتاب قصص الأنبياء بالإسناد إلي الصدوق بسنده عن هشام بن سالم قال: سأل عبد الأعلي مولي بني سام الصادق(عليه السلام) وأنا عنده حديث يرويه الناس، فقال: «وما هو؟» قال: يروون أنّ الله عزّ وجلّ أوحي إلي حزقيل النبيّ(عليه السلام) أن أخبر فلان الملك أنّي متوفّيك يوم كذا، فأتي حزقيل(عليه السلام) الملك فأخبره بذلك، قال: فدعا الله وهو علي سريره حتي سقط ما بين الحائط والسرير، فقال: يا ربّ أخّرني حتي يشبّ طفلي وأقضي أمري، فأوحي الله إلي ذلك النبيّ أن ائت فلاناً وقل:

1- ([4]) الصدوق، عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، ج1، ص179 - 182؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص95 - 96، ب3، ح2.

2- ([1]) ابن بابويه، الإمامة والتبصرة، ص94 - 95؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص112، ب3، ح32.

إنّي انسأت في عمره خمس عشرة سنة، فقال النبيّ: يا ربّ وعزّتك إنّك تعلم أنّي لم أكذب كذبة قطّ، فأوحي الله إليه إنّما أنت عبد مأمور فأبلغه.((1))

وما روي عن الكافي بسنده عن سالم بن مكرّم عن أبي عبد الله(عليه السلام) قال: «مرّ يهوديّ بالنبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)فقال: السام عليك، فقال النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم) عليك، فقال أصحابه: إنّمَا سلّم عليك بالموت، فقال: الموت عليك، فقال النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم) وكذلك رددت، ثم قال النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم) إنّ هذا اليهوديّ يعضُّه أسود في قفاه فيقتله، قال: فذهب اليهوديّ فاحتطب حطباً كثيراً فاحتمله، ثم لم يلبث أن انصرف، فقال له رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم) ضعه فوضّع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاضّ علي عود، فقال: يا يهوديّ ما عملت اليوم؟ قال: ما عملت عملاً إلّا حطبي هذا احتملته فجئت به، وكان معي كعكتان فأكلت واحدةً وتصدّقت بواحدة علي مسكين، فقال رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم) بها دفع الله عنه، وقال: إنّ الصدقة تدفعميتة السوء عن الإنسان».((2))

والّذي يقال في هذه الأحاديث، أوّلاً: إنّ المخبر عنه فيها ليس من

1- ([2]) قطب الدين الراوندي، قصص الأنبياء(عليهم السلام)، ص241؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص 112 - 113، باب3، أبواب الصفات، ح33.

2- ([1]) الكليني، الكافي، ج4، ص5؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج 4، ص 121 - 122، أبواب الصفات، باب3، ح67.

الأُمور المحتومـة الّتي ليست فيها البـداء، وإنّما كان من الأُمور الموقوفة كما يدلّ عليه نفس ما في هذه الأخبار من ظهور الحقيقة وانكشاف الواقع علي نحو لا يكذّب به النبيّ، ولا يبقي لذي مقالٍ مقالاً بل يقوي اعتماد الناس به.

وثانياً: ما في هذه الأحاديث من الإخبار ببعض الوقائع ليس من الأُمور التبليغية الّتي هي من وظائف الأنبياء والأئمّة وما يدور مدارها وجود مفهوم النبوّات والإنبـاء من الله تعـالي والسـفارة بين الخـالق والخلق، وإتمـام الحجّـة علي العبـاد وغير ذلك ممّا به يقوم مصالـح النبوّات، وتقتضيه قاعدة اللطف وغيرها من القواعد العقلية الّتي يثبت بها لزوم بعث الرسل وإنزال الكتب وهداية الناس وتبليغهم وإرشادهم إلي كلّ ما يقرّبهم إلي الجنّة ويبعّدهم عن النار.

ويؤيّد هذا ما في نفس هذه الأخبار مثل خبر العيون فإنّه لو لم يحمل ما علّمه الله تعالي ملائكته ورسله علي ما علّمهم من الأُمور التبليغية وما هو من شأن الرسل الإخبار به، يقع التنافي بين قوله(عليه السـلام): «وعلماً علّمه ملائكته ورسله...»، وما روي فيه(عليه السلام) عن أبيه عن آبائه عن رسول الله(صـلي الله عليه و آله و سـلم)، ويرفع التنافي برفع اليد عن عموم ما علّمه الله تعالي وتخصيصه بغير مثل قضيّة النبيّ المرويّة عن رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم)وفي نفس هذا الحديث

قرينة علي عدم شمول عمومه مثلَ ما في هذه الأحاديث فتدبّر.

وثالثاً: الإخبار بما في هـذه الأحاديث كان بعد ثبوت نبوّتهم بالمعجزات والبيّنات، وبعد ذلك لا يضـرّ وقوع مثل ما في هذه الأحاديث بأمر نبوّة ولا يضعف به الإيمان بصدقهم سيّما بعد ما في هذه القصص من الشاهد علي أنّ الإخبار بها لم يكن جزافاًوكذباً. هذا، وقد تلخّص من جميع ما ذكر أنّ ما نصّ الله تعالي وأنبياؤه والأئمّة الطاهرون(عليهم السلام) عليه من الأُمور الاعتقادية والمطالب الدينية لا يقع فيها البداء، يجب أن يقع الإخبار بهذه الأُمور كما أُخبر بها البتّة، وإلّا لاختلّ نظام النبوّات ويترتّب عليه مفاسد كثيرة.

إنْ قلت: فما تقول في النسخ فإنّه واقع في التشـريعيات ممّا نصّ عليه النبيّ الّذي نسخ بعض أحكام شـرعه من التكليفات أو الوضـعيّات، بل ربّما وقع ذلك في شرع نبيّ واحد، فكان الحكم في موضوع في برهة من عصر نبوّته تحريمه، ثم نسخ وجاء الوحي بوجوبه أو إباحته.

قلت: النسـخ ليس من البـداء الّذي قرّرنا صـحّته في التكوينيّات، بل هو إظهار الحكم في موضوع يظنّ اسـتمرار حكمه السابق، وإن شـئت قلت: هو ردّ حكم العقلاء أو بنـائهم باسـتمرار حكم المولي مـا لم يرد منه بيـان انتهائه، فإذا قال المولي: «أكرم العلماء»، فكما أنّ له عموم أفراديّ

يشـمل به الحكم جميع أفراد العلماء، وليس إخراج بعض أفراد العلماء منه بالمخصّص المنفصل أو المتّصل نسخ الحكم، كذلك له عموم أزمانيّ شامل جميع الأزمنـة، وليس إخراج بعض الأزمنة منه بالدليل المتّصل أو المنفصل نسـخاً لهذا الحكم، بل في كلّ منهما دليل علي أنّ شمول الحكم الّذي أنشأ ضرباً للقاعدة والقانون للمورد المخصّص لم يكن جدّيّاً.

هـذا، ويمكن أن يقـال: إنّ العموم بالنسـبة إلي أفراد العامّ يسـتفاد من اللفظ، بخلافه بالنسـبة إلي الأزمان، فلا دلالـة للّفظ بإحـدي دلالاته الثلاث عليه، بل مسـتند ذلك إمّا بناء العقلاء علي الاسـتمرار، أو حكمهم بالاستمرار وبقاء الحكم، فالأوّل إنّما يثبت الحكم به علي جميع أفراد العامّ بالحجّـة اللفظيـة، والثاني بالحجّـة العقليـة ليس في موردها دليل قطعيّ، أو الظهور اللفظي للحجّة علي أنّ الحكم كان كذا حتي يكون إنشاء حكم آخر نسـخاً له، فتـدبّر جيّداً.نعم إذا دلّ دليل بالخصوص علي حكم في مورد خاصّ – مثل وجوب صـلاة الظهر – ثم جاء دليل آخر علي نسخ هذا الحكم قبل مجي ء وقت العمل به، فللبحث فيه من جهة البداء مجال، إلّا أنّه لم يقع مثله في التشريعيات، والموارد الّتي توهّم ذلك فيها، مثل أمر إبراهيم الخليل(عليه السلام) بذبح ابنه لم يكن الأمر بها حقيقة، بل كان الأمر بها علي بعض المقدّمات،

أو فهم بالقرينـة عـدم جـدّ الآمر في أمره، وأنّ إرادته لم تكن جدّيـة وإنّما أمر بما أمر لمصالـح اُخري، وأمّا إخراج بعض أفراد الظهر مثلاً من دليل وجوب صـلاة الظهر تقييداً أو تخصيصاً في هذا المورد الّذي يستفاد من اللفظ شمول حكم الأفراد والأزمان علي وِزانٍ واحد فليس من البداء.

أخبار تعيين وقت الفرج:

وأمّا الأخبار الواردة في تعيين وقت الفرج والرخاء مثل مضمرة أبي بصير قال: قلت له: ألهذا الأمر أمد تريح إليه أبداننا ننتهي إليه؟ قال: «بلي ولكنّكم أذعتم فزاد الله فيه».((1))

وحـديث أبي حمزة الثمـالي قـال: قلت لأبي جعفر(عليه السـلام): إنّ عليّاً(عليه السـلام) كان يقول: «إلي السـبعين بلاء» وكان يقول: «بعد البلاء رخاء» وقد مضت السبعون ولم نر رخاءاً، فقال: أبو جعفر(عليه السلام): «يا ثابت إنّ الله تعالي كان وقّت هذا الأمر في السبعين، فلمّا قتل الحسـين اشـتدّ غضب الله علي أهل الأرض فأخّره إلي أربعين ومأة سـنة، فحدّثناكم فأذعتم الحديث وكشفتم قناع السرّ، فأخّره الله ولم يجعل له بعد ذلك وقتاً عندنا، و(يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)((2))». قال أبو حمزه: وقلت ذلك لأبي عبد

1- ([1]) الطوسي، الغيبة، ص427 - 428، 431؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص113، ب3، ح38.

2- ([2]) الرعد، 39.

الله(عليه السلام) فقال: «قد كان ذلك».((1))

وخبر عثمان النوّاء، قال: سمعت أبا عبد الله(عليه السلام) يقول: «كان هذاالأمر فيّ فأخّره الله، ويفعل بعدُ في ذرّيّتي ما يشاء».((2))

وحديث فضل بن أبي قرّة قال: سمعت أبا عبد الله(عليه السلام)يقول: «أوحي

الله إلي إبراهيم أنّه سيولد لك، فقال لسارة، فقالت: (أَ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ)((3)) فأوحي

الله إليه أنّها ستلد ويعذّب أولادها أربعمائة سنة بردّها الكلام عليّ، قال: فلمّا طال علي بني إسرائيل العذاب ضجّوا وبكَوْا إلي الله أربعين صباحاً، فأوحي الله إلي موسي وهارون يخلّصهم من فرعون، فحطّ عنهم سبعين ومأة سنة»، قال: وقال أبو عبد الله(عليه السلام): «هكذا أنتم لو فعلتم لفرّج الله عنّا، فأمّا إذا لم تكونوا فإنّ الأمر ينتهي إلي منتهاه».((4))

وخبر عمرو بن الحمق قال: دخلت علي أمير المؤمنين(عليه السلام) حين ضرب علي قرنه، فقال لي: «يا عمرو إنّي مفارقكم»، ثم قال: «سنة السبعين فيها بلاء» – قالها ثلاثاً – فقلت: فهل بعد البلاء رخاء؟ فلم يجبني وأُغمي عليه، فبكت أُمّ كلثوم فأفاق فقال: «يا أُمّ كلثوم لا تؤذيني فإنّك لو قد ترين ما

1- ([3]) المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص114، ب3، ح39.

2- ([1]) الطوسي، الغيبة، ص429؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص114، ب3، ح40.

3- ([2]) هود، 72.

4- ([3]) العيّاشي، تفسير، ج2، ص154؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص118، ب3، ح50.

أري لم تبكي، إنّ الملائكـة في السـماوات السـبع بعضـهم خلف بعض، والنبيّون خلفهم، وهذا محمد(صـلي الله عليه و آله و سـلم)آخذ بيـدي يقول: انطلق يا عليّ فما أمامك خير لك ممّا أنت فيه». فقلت: بأبي أنت وأُمّي قلتَ: «إلي السـبعين بلاء»، فهل بعـد السـبعين رخاء؟ قال: «نعم يا عمرو إنّ بعد البلاء رخاءاً و (يَمْحُوا اللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتاب)((1))».((2))

هـذه الأخبـار ربّما يوهم ظاهرها البـداء في حصول الفرج قبلقيام مولانا المهـديّ(عليه السـلام) بأبي هو وأُمّي، مع أنّ الأخبار المتواترة من طرق العامّة والخاصّة قد دلّت علي أنّ الفرج التامّ لا يتحقّق إلّا بظهوره(عليه السلام) فهو الّذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

والجواب

عن هذه الأخبار:

أوّلاً: بضعف سند بعضها وجهالة رجالها، كخبر عثمان النوّاء، وبالإجمال أو ضعف متن بعضها.

وثانياً: بما في بعضها من عدم التصريح والجزم بالوقت، بل والتصريح بعدم الجزم وأنّ سنّة البداء تؤثّر في ذلك، ولذا تلا(عليه السلام) – كما تري في خبر عمرو بن الحمق وأبي حمزة –: (يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ

1- ([4]) الرعد، 39.

2- ([5]) العيّاشي، تفسير، ج2، ص217؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص119 – 120، باب3، ح60.

الْكِتَابِ)؛((1)) وهـذا لاـ ينـافي الخبر الجزميّ والتصـريح بـأنّ الرخـاء والفرج إنّما يتحقّق بظهور الإمام المنتظر والوليّ الثاني عشـر(عليه السـلام)، فالله تعالي وأولياؤه بتعليمه تعالي إيّاهم عالمون بوقوع البداء في جميع هذه الأوقات، وأنّ ظهور هذا الأمر والعدل الكلّي والرخاء التـامّ لاـ يتحقّق إلّا بعـد امتحان شديـد وفتن كبيرة كثيرة، لا يبقي فيها علي الإيمان إلّا من امتحن الله قلبه بالإيمان بعـد غيبـة الإمام الثاني عشـر(عليه السـلام) غيبة يطول أمدها، يرتاب فيها الجاهلون إلي أن منّ الله تعالي علي عباده بظهوره(عليه السـلام)، فيملأ به الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

وربّما يكون وجه الحكمـة في إخبارهم بظهور الأمر في هـذه الأزمنـة – لو قلنا بدلالة هذه الأخبار به – مع علمهم بعدم تحقّقه لوقوع البلاء فيه، هو بيان أنّ عـدم ظهور الأمر وتمكّن الأئمّة من القيام بالأمر راجع إلي الناس، ووجوده لطف وتصـرّفه لطف آخر وعدمه منّا، وأن يكون هذه الأخبار تسـليةً للمؤمنين المنتظرين لفرج أولياء الله وغلبة الحقّ ونصرة الدين وأهله، فأخبروا الشيعة بجواز حصول الفرج والخلاص عن حكومة الجبابرة والطواغيت في بعض الأزمنة لحصول مقتضيه وإن كانوا عالمين بما يمنعتحقّق ذلك، ولذا أرشدوهم إلي أنّ ذلك قد لا

1- ([1]) الرعد، 39.

يتحقّق لقوله تعـالي: (يَمْحُوا اللهُ مَـا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْـدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)؛((1)) والحاصل: أنّ هـذه الأخبار إنّما صـدرت لأجل تأليف القلوب وتقريباً للفرج ومنعاً لاستيحاش الناس لو قيل لهم بأنّه لا يتحقّق إلّا مثلاً بعد الألف أو مدّة طويلة كذا وكذا، وقد صرّح في بعض الأحاديث بهذه الفائدة.((2))

وثالثاً: فرق واضح بين القول: بأنّ بعد كذا رخاء وبين القول بأنّ الرخاء بعد كذا، وما يستفاد من بعض هذه الأحاديث - بل صريح لفظه - هو الأوّل، وأنّ بعـد كـذا يكون رخـاء، ومثـل هـذا ليس الإخبـار عن تقـدّم أمر الفرج العامّ الشامل لجميع البشـر بظهور الإمام المنتظر(عليه السلام).

ورابعاً نقول: يجوز أن يكون الأمر الّذي جاء في هذه الأحاديث قد وقّت له أوقات بحسب الأسـباب الّتي هي واقعة تحت اختيار المكلّفين، وكان تأخّره لعدم تحقّق تلك الأسـباب بسوء اختيارهم كما أشـرنا إليه، أو نقول كما يسـتفاد من شيخ الطائفة(قدس سره) أيضاً: إنّ المصلحة اقتضت تحقّق الأـمر في وقت من الأوقات مشـروطة بأن لا يتحقّق ما يقتضـي المصـلحة تأخيره إلي زمان آخر لا يقع فيه ما يقتضـي أيضـاً تأخيره، وإلّا فيؤخّر الله

1- ([1]) الرعد، 39.

2- ([2]) انظر: منتخب الأثر، للمؤلّف، ص270 - 273.

تعالي إلي ذلك الزمان.((1))

فالمصلحة قد اقتضت وقوع هذا الأمر، أي: أمر إدارة أُمور الأُمّة وتدبير شؤونها السياسيّة والاجتماعية وغيرهما من حين ارتحال الرسول الأعظم – صلوات الله وسلامه عليه وآله – إلي الرفيق الأعلي تحت يد من نصبه الله تعالي وليّاً علي الأُمور، وجعله حجّةً علي عباده، فلمّا وقع ما وقع لم يتحقّق الأمر كما اقتضته المصلحة الأُولي، واقتضت مصلحة أُخري وهي حفظ كيان الإسلام ودفع الخطر عنه، وعدم قيام الوليّ لمطالبة بالأمربالمحاربة والقوّة، فتأخّر تحقّق هذا الأمر لهذه المصلحة ومصالح أُخري من امتحان العباد وغيره ممّا لا نحيط به، والله أعلم به.

وبعبارة أُخري: لا شكّ في أنّ إصلاح حال العباد وقيام الأُمور بالقسط منوط بكون إدارة الأُمور والولاية عليها لمن له الولاية عليها من قبل الله تعالي، وحيث لا يعرف من له هذه الأهلية واللياقة إلّا الله تعالي يجب علي حسب قاعدة اللطف وغيرها تعيين من يلي الأمر بعد النبيّ ونصبه، فلا يجوز إهمال هذا الأمر الخطير مع دخله العظيم في تحقّق أهداف النبوّات، ورسالات السماء وتوقّف كمال الدين وتمام النعمة عليه، قال الله تعالي: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ

1- ([3]) الطوسي، الغيبة، ص429.

نِعْمَتي وَرَضيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً)؛((1)) وقد نصّ النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)بأمر الله تعالي علي ولاية الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام) حفظاً لهذه المصلحة، ولئلّا يكون للناس علي الله حجّة وقد اقتضت تحقّق هذا الأمر بعد النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)أسبابه ومقتضياته وكانت الأُمور تجري علي مجراها الّذي ينتهي إلي ذلك لولا مخالفة الفئة المنافقة، وحزب الشيطان الّذين منعوا رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم)من كتابة وصيّته فهتكوا حرمته وقالوا وأسمعوه ما لا يقوله المسلم المؤمن بالله ورسوله، وإنّه: (ومَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَي * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَي).((2))

وعلي هذا يصحّ أن يقال: إنّ الأمر، أي: كون الولاية بعد النبيّ لأمير المؤمنين(عليهما السلام)، وإن كان من الأُمور الحتمية المتحقّقة له(عليه السلام) بنصب النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)إيّاه لها؛ بل كانت متحقّقة له قبل ذلك وكان نصب النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)إعلاماً بهذا الأمر المتحقّق؛ إلّا أنّ ميعاد تحقّقه الظاهريّ كان عند ارتحاله(صلي الله عليه و آله و سلم)إلي الرفيق الأعلي، ولكنّه منع من ذلك ما صدر من المخالفين وطلّاب الرئاسة من الاجتماع في السقيفة ونقض البيعة، وبعد قيام من لم يكن له أهلية القيام بهذا الأمرالخطير، ولم يعيّنه النبيّ(صلي الله عليه و آله و سلم)، ثم بعدما وقع الأمر بيد من عيّنه الله تعالي فجاهد في الله حقّ جهاده، إلّا أنّ بقيّة

1- ([1]) المائدة، 3.

2- ([2]) النجم، 3 - 4.

الفئـة المنافقة ومحبّي الدنيا والرئاسة حالوا بينه وبين الأُمور ونكثوا بيعته وخرجوا علي الإمام الحقّ فقام أمير المومنين مولانا أبو الحسن(عليه السلام) بدفع مكائدهم عن الإسلام وإخماد فتنهم إلي أن استشهد(عليه السلام) بضربة أشقي الأشقياء، آل الأمر إلي أن تغلّب مثل معاوية علي بلاد الإسـلام وارتكب مظالم تقشعرّ منه الجلود،((1)) وجهـد في إطفاء نور النبوّة والتوحيـد وإرجاع الناس إلي القهقري حتي مات، وترك الأمر لابنه الفاسق الفاجر بعد ما أكره الناس علي البيعة له تحت سـيوف عمّاله، فاقتضت الأسـباب والأوضاع الاجتماعيّة رجوع الأمر إلي أهله، لكن هـذه الأسـباب أيضاً لم تؤثّر لأنّ الأُمّة إلّا القليل منها لم تُجب دعوة مولانا أبي عبد الله الحسـين(عليه السـلام) الّتي قام بها إتماماً للحجّة، فتركت نصـرته وباعت الدين بالدنيا، فلمّا قتل الحسين(عليه السلام) أُخّر ذلك، أي: لم يتهيّأ ما يقتضيه من الأسباب إلي سنة مأة وأربعين. وفي هـذا الأوان أيضاً لمّا أُذيع ذلك للظالمين وانكشف السـرّ، شـدّ أعـداء الله وأعـداء آل محمّد علي المؤمنين وشـيعة الحقّ، فردّوهم عمّا يأملون، وبعد ذلك أُخّر الرخاء والفرج ولم يعلموا الشـيعة بأزمنة أُخري ربّما حصل فيها بعض الأسـباب المقتضـية لهذا الأمر ويمنع المانع من تأثيرها، وهكذا يستمرّ الأمر إلي

1- ([1]) راجع كتاب النصائح الكافية لمن يتولّي معاوية وكتاب معاوية بن أبي سفيان في الميزان.

زمـان لاـ يعلمه إلّا الله يوم الوقت المعلوم، يوم ظهور مولانا المهـديّ(عليه السـلام) وممّا يؤثّر حصول المقتضـيات ويقوّيها ويوجب رفع الموانع الدعاء لتعجيل الفرج.

وعلي هـذا نقول: مـا ورد في تعيين وقت الفرج والرخـاء إنّما ورد في مقام بيان هـذه المراحل والأوضاع الّتي مرّت علي الأُمّـة وبيان لبعض الأسـباب الّـذي صار سـبباً لتأخير ظهور هـذا الأمر وتحقّق ما وعد الله تعالي به أنبياءه ورسـله وعباده، قال الله تعالي:(ولَقَدْ سَـبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ).((1))

هذا وقد ظهر لك أنّ ما في بعض الأخبار من توقّع الرخاء في سـنة كذا أو تأخيره إلي سـنة كذا، ليس معناه أنّ الأمر يتحقّق بمشيّة الله تعالي لامحالة في سنة كذا، حتي إذا أُخّر منها يلزم منه العجز أو الجهل عليه، تعالي الله عنهما علوّاً كبيراً.

أو يقـال: كيف يكون هـذا مع دلالـة الأخبـار المتواترة علي عـدم تحقّق ذلـك لواحـد من الأئمّـة(عليهم السـلام) إلّا بقـدر ما تحقّق لأمير المؤمنين والإمام المجتبي(عليهما السلام)، وإلّا ما يتحقّق علي النحو الكامل لمولانا المهديّ(عليه السلام) بأبي هو وأُمّي.

فإنّ المراد من هذه الأخبار أنّ أمر ولايتهم من حيث الظهور وفعلية

1- ([1]) الصافّات، 171 - 173.

تولّيهم الاُمور مشروطة بأُمور مثل قبول الأُمّة وتسليمهم لهم، وغير ذلك ممّا لا يعلم إلّا بإخبار الله تعالي، وتخصيص بعض السنين والأوقات بالذكر إنّما يكون لأصل أنّ زوال بعض الموانع يجعل الفرج والرخاء أرجي وأسهل حصولاً.

فإن قلت: ما فائدة الإخبار بذلك مع العلم بعدم حصوله له؛ لعدم تحقّق شرطه أو وجود مانعه؟

قلت: مضافاً إلي ما مرّ في ضمن الجواب الثاني، فائدته، أوّلاً: إتمام الحجّة وبيان أنّ الله تعالي لم يكتب علي خلقه الذلّ والصغار وسيطرة الظالمين عليهم، وأنّه لا يصيبهم ما أصابهم إلّا بما كسبت أيديهم.

وثانياً: الترغيب إلي العمل وتشويق الناس وتشجيعهم علي حفظ مواضعهم قبال الكفرة والظلمة، وعلي حفظ الثبات، والاستقامة في أداء الواجبات.

وثالثاً: تقوية روح الرجاء وحسن الظنّ بالمستقبل حتي لا يتسلّط عليهم القنوط عن رحمة الله تعالي، ولا ييأسوا من روح الله، وهذهحكمة كبيرة يجب علي من يسوس الناس بالسياسة الإلهية رعايتها حتي لا يخرجوا عن الطريق المستقيم، ولا يتكاسلوا، ولا يتقاعدوا عن العمل.

هذا ما ألهمنا الله تعالي حول هذه الأحاديث، والله وليّ التسديد

والتوفيق.

ومنه يظهر لك تفسير غيرها من الأحاديث إن شاء الله تعالي.

ص: 75

دفع التنافي بين الأخبار

المبحث الثـامن: إن قيـل: جاء في بعض الأحاديث المرويّـة في باب البـداء أنّ لله علمين، علم علّمه ملائكته ورسـله، فـذلك لا يجيء فيه البـداء، وعلم مخزون عنـده لـم يُطلع عليه أحداً من خلقه، فذلك الّذي يقع فيه البداء، وأنتم قد أجبتم عن الأخبار الّتي دلّت علي وقوع البداء فيمـا علّمه الله تعـالي بعض رسـله بحمـل العلم الأوّل علي الأُمور التبليغيـة وما من شأن النبيّ بيانه وإرشاد الناس إليه والإعلام به، وأيضـاً اختصاص مفاد ما دلّ علي وقوع البـداء فيما علّمه الله تعالي رسـله علي مواردَ ظهر وجهُ الحكمة فيها علي الخلق فصار مؤيّداً للنبيّ وموجباً لمزيد الإيمان به.

إذاً فكيف يوفّق بين هذه الأخبار والأخبار الّتي رواها الكليني – رضوان الله تعالي عليه – الدالّة علي أنّ النبيّ والأئمّة – صلوات الله عليهم – كانوا عالمين بما كان وما يكون وما هو كائن،((1)) وكيف يوجّه هذا التقسيم وحصر علمهم فيما لا يجيء فيه البداء؟

1- ([1]) الكليني، الكافي، ج1، ص260 – 262.

أقول: أوّلاً: يستفاد من قوله(عليه السلام) في هذه الأحاديث: «فإنّه يكون ولا يكذّب نفسه ولا ملائكته ولا رسله»؛((1)) أنّ المراد من العلم المخزون عنده هو ما لم يُطلِع عليه أحداً بهذه الخصوصية، أي: لمّا لم يُطلِع عليه أحداً وقوع البداء فيه، لا يستلزم تكذيب الله وتكذيب ملائكته ورسله دون ما علّمه ملائكته ورسله، ومن المعلوم أنّ ما علّمه أنبياءه إنّما يستلزم تكذيبهم لو كانوا مأمورين بإخبار القوم به، وأمّا لو لم يخبروا الناس به وعلّمهم الله تعالي ليكون مخزوناً عندهم، لا يستلزم ذلك تكذيبهم، فإنّ الملائكة والأنبياء بل والمؤمنين الكاملين لا يكذّبون الله ولا رسله إذا وقع البداء فيما أخبروا عنه، إذاً ليس نفس التعليم مستلزماً للتكذيب، بل إخبارهم الناس بما علّمهم الله تعالي ووقوع البداء فيه يجعلهم معرضاً لتكذيب الجاحدين والمنافقين وضعفاء النفوس والإيمان، وعلي هذا لا يستفاد من الحديث ما يخالف ما يدلّ علي سعة علم الأئمّة(عليهم السلام)، بل يدلّ علي أنّ ما علّمهم ولم يأذن لهم بالإخبار عنه لا يقع فيه البداء، كما يدلّ بالمنطوق علي أنّ الله تعالي أو النبيّ أو الوليّ إذا أخبروا الناس عن أمر لا يقع فيه البداء، فالحديث يوضح محلّ البداء، وليس في مقام تعيين مقدار ما يتعلّق علم النبيّ والإمام به من المغيّبات.

1- ([1]) الصدوق، التوحيد، ص444.

وثانياً: ما كان مخزوناً عنـد الله تعالي يشـمل ما كان مخزوناً عند ملائكته ورسـله والأئمّة(عليهم السـلام) بإذنه، ولم يأذن لهم أن يخبروا به أحداً من خلقه، بل ما يقبل التقسـيم هو ما عندهم دون ما هو عنده، لأنّ هذا التقسـيم إن كان بملاحظة خصوصية في المعلوم وامتياز بعضه عن بعض، فلا يوجـد خصوصـية في العلم وتعدّد علم الباري جلّ شأنه، فإنّ علمه يتعلّق بكلّ ما يجوز أن يكون معلوماً ومتعلّقاً للعلم علي وزانٍ واحـد، فكمـا لا يجوز الإشارة إلي ذاته منحازاً عن صـفاته، ولا يجوز الإشارة إلي صـفات ذاته منحازاً عن ذاته، ولا يجوز الإشارة إلي علمه بخصوصية تعلّقه إليالمعلوم المعيّن ممتازاً عن علمه بالمعلوم الآخر، فلا تبعّض ولا تجزئة في علمه تعالي ولا يشار إلي علمه بالمعلوم الخاصّ، لأنّ كلّ ذلك ينتهي إلي القول بالتجزئـة والتركيب الّـذي ينافي القول الحقّ وعينيّـة الذات والصـفة واتّحادهما مصداقاً بالنسـبة إلي البارئ تعالي، فلا يمكن، كما لا يمكن تصوّر حقيقتها أيضاً.

إن قلت: فكيف تقول: إنّه عالم بالجزئيات؟

قلت: هو تعالي شأنه عالم بالجزئيات والكلّيات لا يعزب عن علمه شـيءٌ، ولكن لا تعـدّد ولا تكرّر لعلمه، والكثرة المتصوّرة إنّما جاءت من ناحية معلوماته كقدرته، ولا تكثّر في قدرته ولا يتصوّر فيه الشدّة

والضـعف والتكرار والتعـدّد، بل الشدّة والضـعف يخيّل للجاهل الّذي يري المقدورات وكرّاتها وتعدّدها وكبيرها وصـغيرها فيتوهّم هذه في حقّه تعالي.

والحاصل: أنّ التقسيم الحقيقي بالنسبة إلي صفاته الذاتية باطل مستلزم للنقص وإثبات ما هو تعالي منزّه عنه.

والّذي يؤيّد ما قلناه من أنّ لفظة «عنده» ليست صريحة في أنّ العلم مخزون فيه وعند نفسه، وأنّه يصحّ أن يكون مخزوناً عند ملائكته وعمّال إرادته وأنبيائه ورسـله وأوليائه، ويقال: إنّه مخزون عنـده، قوله تعالي: (قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ)،((1)) أي: مخزون ومكتوب في كتاب، وقوله تعالي: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)؛((2)) فـالمراد بما هو مخزون عنـده ما هو مجعول ومخزون في وعاء مناسب من الأوعيـة كنفس الملك وقلب النبيّ والوليّ واللوح المسـمّي بلوح المحو والإثبـات ممّا جعله بحكمته وقـدرته مظاهر علمه، فهـذا ليس بعلمه الحقيقيّ الـذاتيّ بل يطلق عليه العلم تنزيلاً لكونه حاكيـاً عنه، فـالعلم المخزون محتاج إلي الخازن وإلي المخزن وهو يتصوّر بالنسـبة إلي علمه تعالي إذا كان مخزوناً في قلب النبيّ أوالوليّ

1- ([1]) طه، 52.

2- ([2]) الرعد، 39.

أو نفس الملك أو كتاب مناسب له، فالله هوالخازن، والمخزون العلم، والمخزن هو باطن النبيّ، ومع ذلك يصحّ أن يقال: إنّه مخزون عنده كما أنّه مكتوب عنده في كتاب.

ويدلّ علي أنّ العلم يطلق علي ما في الكتاب وما يحكي عنه، قوله تعالي: (قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا)؛((1)) فإنّ العلم الّذي طلب منهم إخراجه ليس ما هو من الكيفيّات النفسانيّة بالنسبة إلينا، بل إنّما أُريد منه ما عندهم من الكتب والآثار.

فتلخّص من جميع ما ذكرناه عدم دلالة هذه الأخبار علي حصر علم النبيّ والأئمّة(عليهم السلام) بالمغيّبات فيما أخبروا عنه، هذا مضافاً إلي عدم معارضتها مع الأخبار المتواترة الدالّة علي علمهم بها، سواء في ذلك ما أخبروا عنها وما لم يخبروا عنه.

إن قيل: كيف يوجّه مع القول بالبداء إخبار الأنبياء والأولياء، بل وإخبار الله تعالي عن المغيّبات وما يقع في مستقبل الزمان؛ لجواز وقوع البداء، فيها؟

أقول: أوّلاً: إنّ بعض الأُمور ليس من الأُمور الموقوفة، فلا يجيء فيه البداء.

1- ([1]) الأنعام، 148.

وثانياً: جواز وقوع البداء في أمرٍ؛ غير وقوعه أو لا وقوعه فيه، وكون أمر موقوفاً علي أمر؛ لا يلازم وجود الموقوف عليه، فيجوز الإخبار بوقوع أمر بـدائيّ موقوف لتعلّق العلم بوقوعه وعـدم وقوع البـداء فيه، كما يجوز الإخبار بعدم وقوعه في الظرف الّذي اقتضت الأسـباب الظاهرة وقوعه؛ للعلم بوقوع البـداء فيه وكون وقوعه موقوفـاً علي أمر يعلم عـدم تحقّقه، فكمـا يجوز الإخبـار عن المغيّبـات الّتي لا يتطرّق فيه البـداء، يجوز الإخبار عن وقوع الأُمور البدائية أو لا وقوعها.

إن قيـل: مـا قلتم يرفع الإشـكال إذا لم يقع البـداء فيما أخبروا عنه، وأمّا إذا وقع فيه البـداء وخالف الواقع الخبر، كما روي ذلك في عـدّة من الروايات، كيف يوجّه ذلك؟ فإنّه ينافي مصلحة النبوّات، وقاعدة اللطف، ومستلزم لنقض الغرض وتنفّر الناس عن المخبرواستنكارهم عليه، وتقبيحهم إيّاه.

فإن كان النبيّ أو الوليّ غير عالمين بما أخبرا عنه ولو باحتمال وقوع البداء فيه، فكيف يجوز لهما الإخبار عنه من غير أن يشترطاه بالبداء وكونه متوقّفاً علي عـدم حـدوث بعض ما يمنع منه؟ وإن قيل: إنّ النبيّ والوليّ كانا عالمين بما أخبرا به يقال: من أين حصل لهما العلم بـذلك مع علمهما بإمكان وقوع البداء فيه ومضادّة هذا العلم مع العلم بما أخبرا عنه؟

أقول: الجواب عن هذه الشـبهة – بعد الغضّ عن ضـعف هذه الروايات من حيث السند والمتن وعدم جواز الالتزام والاعتقاد بمفادها، وبعد أن كـان يظهر ممّا ذكرناه من ذي قبل، أوّلاً: أنّا لا نسـلّم منافاة الإخبار بأمر اتّفق عـدم وقوعه لعـدم حصول شـرطه أو وجود مانعه لمصـلحة النبوّات وقاعـدة اللطف، بعـد مـا ظهر وجه ذلـك، وسـيّما إذا كـانت فيه مصـلحة أُخري أيضـاً من مصالـح النبوّات، مثل توجيه الناس إلي المعارف الإلهية وصفاته الجلاليّة والجماليّة وتقوية الوعي الاعتقادي وبصيرة الواعين في الإيمان بالله وصفاته الكمالية، وأنّه لم يزل ولا يزال قادراً ورحماناً، وكريماً، غفّاراً وهّاباً لا يشـغله شأن عن شأن، وأنّه المفزع في كلّ نائبة، مفرّج الهموم وكاشف الغموم يعفو ويصـفح ويفعل ما يريد حتي لا يزعم من قلّت بصـيرته أنّه فرغ من الأمر وفوّضه إلي ما يري ويتولّد من الأسباب والفواعل الظاهرة علي سبيل التسلسل، فيستند الأفاعيل إليها علي سبيل الحقيقة علي نحو لم يكن لله تعالي فيه تدبير ومشيّة، فيقول بمقالة اليهود.

قال الله تعالي: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)؛((1))

1- ([1]) المائدة، 64.

وقال عزّ شأنه: (أَ فَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَ أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ)؛((1))وقال سبحانه: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)؛((2))

وقال تعالي جدّه: (أَ فَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ* أَ أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ).((3))

وعلي هذا لا يحكم بقبح الإخبار عن أمر لا يقع بالبداء إذا ظهر وجه الحكمة فيه، ونمنع كونه سبباً لتنفّر الناس عن النبيّ أو الإمام الّذي ثبت نبوّته أو إمامته بالمعجزة والنصّ، بل ربّما يكون ظهور الأمر للناس وأنّ ما أخبر به كان لازم الوقوع لولا انتفاء شرطه أو حدوث مانعه سبباً لقوّة إيمانهم وكمال رغبة النفوس إليه، لأنّ أقلّ ما يستفاد من ذلك هو أنّه مطّلع علي المغيّبات الّتي ربّما لا تتحقّق بالبداء.

وثانياً نقول: إنّ الكذب ليس من العناوين المقبّحة بالذات كالظلم الّذي يحكم العقل بقبحه الذاتي؛ وبنفس عنوانه كيف اتّفق، وفي أيّ زمان اتّفق، وعلي أيّ وجه وفي أيّ مكان اتّفق.

وأمّا الكذب فهو مثل الضرب المولم، وكثير من العناوين، حسنه

1- ([2]) الواقعة، 58 - 59.

2- ([1]) الواقعة، 63 - 64.

3- ([2]) الواقعة، 68 - 69.

وقبحه يختلف بحسب اختلاف أفراده، والوجوه والاعتبارات، فبعض أفراده يقع تحت العناوين المحسّنة بالحسن الذاتي، كحفظ النفس المحترمة من الوقوع في التهلكة، ومنع الظالم من الظلم، ودفع الخطر عن جماعة المسلمين ومصالحهم العامّة، ومثل الكذب ووضع اليد علي مال الغير والتصرّف فيه، فإنّه إذا كان بإذنه أو لحفظه وإحساناً إليه يكون حسناً لا محالة.((1))

ولو سلّم قبح مجرّد الكذب ولو لم يكن واقعاً تحت عنوان آخر من العناوين المقبّحة بالذات، فلا شكّ أنّه ليس مثل الظلم الّذي لا يمكن أن يقع حسناً، بل إذا وقع تحت أيّ عنوان يكون حسنه غالباً علي قبح مجرّد الكذب بحيث يذمّ تاركه علي تركه ويحكم بحسنه،وعلي أيّ حال فلا يحكم بقبح الإخبار عن وقوع أمر بحسب اقتضاء أسبابه العامّة الظاهرة وقوعه مع العلم بعدم وقوعه، أو الشكّ في ذلك إذا ترتّبت علي هذا الإخبار مصلحة مهمّة، وخصوصاً إذا دفعت حزازة الإخبار عن خلاف الواقع بظهور حقيقة الأمر، وأنّ الإخبار كان معتمداً علي منشأ عقلائي، وهو العلم بوجود المقتضي والأسباب.

وثالثاً نقول: إنّ الموارد المذكورة في الروايات بعضها إخبار وإنذار عن

1- ([3]) يستفاد ذلك من القرآن المجيد في ما حكاه من قصّة موسي وعبد من عباد الله. الكهف، 65 - 82.

وقوع ما ينـذر به لإتمام الحجّـة علي المنذَر (بالفتح) وتحذيره عن وقوعه فيه، وترغيبه بالتحذير عنه بالتوبة والإنابة والصدقة وغيرها، وفي مثله يكون الخبر مشعراً بجواز وقوع البداء، وأنّ الواجب علي المنذَرين التوبة والرجوع إلي الله تعالي.

فتلخّص أنّه لا يثبت بهـذه الأخبار أمرٌ غير إيضاح أمر البـداء وتبيين موارده، فالإخبار فيها إمّا كان اتّكالاً علي القرينـة الحالية، وهي معلومية جواز وقوع البداء في مواردها بالإيمان والتوبة والصدقة وغيرها، كما يسـتفاد ذلك من قصّة قوم يونس – علي نبيّنا وآله وعليه السـلام – أو كان الفرض إراءة الشاهـد علي ذلك ليطمئنّ به قلوب المؤمنين ويـدفع به اسـتبعاد المرتابين، والله ورسوله أعلم، فارتفع الإشـكال بحذافيره والله الموفّق للصواب.

فـإن قيل: فما تقول في ما روي عن أمير المؤمنين(عليه السـلام) أنّه قال: «لولا آيـة في كتاب الله لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلي يوم القيامة، وهي هذه الآية: (يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)((1))».((2))

وروي نحوه عن سيّدي شباب أهل الجنّة وعن الإمام زين العابدين

1- ([1]) الرعد، 39.

2- ([2]) الطبرسي، الاحتجاج، ج1، ص384؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص97، أبواب الصفات، ب3، ح4.

والباقر وأبي عبد الله(عليهم السلام)،((1)) فإنّه يـدلّ علي أنّهم غير عالمين بالوقائع البدائية والاُمور الموقوفة.أقول: ليس المراد منه لولا هذه الآيـة لكانوا عالمين بما كان وبما يكون وبما هو كائن، ولكنّ الآية ونظام البداء السائد بإذن الله علي اُمور الخلق منعهم عن العلم بذلك، بل الظـاهر أنّ المراد التنبيه علي أنّهم(عليهم السـلام) إنّمـا امتنعوا عن إظهـار مـا عنـدهم من العلوم وبيـان ما يقع فيه البـداء وما لم يقع، لأنّ المصالح المتضـمّنة في نظام البداء المحقّقة لمصالح النبوّات وكمال النفوس في المعارف الإلهية لا تتحصّل إلّا بخفاء العلم بمواردها علي الناس، فالإخبار بكلّ ذلك أو بجلّها ينافي المصالـح العظيمـة الكامنة في نظام المحو والإثبات، ويشـعر بل يدلّ علي ذلك كلام مولانا أمير المؤمنين(عليه السـلام) في خطبته بعد النهروان: «وأيمُ الله لولا أن تنكلوا وتدَعوا العمل، لحدّثتكم بما قضـي الله علي لسان نبيّكم(صـلي الله عليه و آله و سلم)»؛((2)) إذاً فلا دلالـة لمثل هـذا الحديث علي أنّه لولا هذه الآية وهذا النظام الكامل التامّ لكنّا عالمين بما يكون إلي أن تقوم الساعة، فإنّ هذا – مضافاً إلي أنّه لا يستفاد من هذه الأحاديث – يُردّ بالأخبار الكثيرة المتواترة الدالّة علي أنّهم عالمون بما

1- ([3]) المجلسي، بحار الأنوار، ج4، ص97، ب3، ح4 و5.

2- ([1]) الثقفي الكوفي، الغارات، ج1، ص7.

يكون إلي قيام الساعة.((1))

قـال مولانـا أمير المؤمنين(عليه السـلام): «والله لو شـئت أن أُخبر كـلّ رجل منكم بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا فيّ برسول الله(صـلي الله عليه و آله و سـلم)، ألا و إنّي مفضـيه إلي الخاصّـة ممّن يؤمَن ذلك منه، والّذي بعثه بالحقّ واصـطفاه علي الخلق ما أنطِق إلّا صادقاً، ولقد عهد إليّ بذلك كلّه وبمهلك من يهلك، ومنجي من ينجو، ومآل هذا الأمر، وما أبقي شيئاً يمرّ علي رأسي إلّا أفرغه في أُذُنيَّ وأفضي به إليّ».((2))

وقال(عليه السلام): في خطبة ذكر فيها طائفة من الملاحم: «سلوني قبل أن تفقدوني - إلي أن قال: - والّذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة ولا عن فئة تضلّ مأة أو تهدي مأة إلّا نبّأتكمبناعقها وقائدها وسائقها».((3))

قال السيّد الأجلّ شارح الصحيفة إنجيل أهل البيت وزبور آل محمّد - صلوات الله عليهم - في الروضة الثانية والأربعين:

تواترت الأخبار عن العترة الزاكية، وأجمعت الأصـحاب من الفرقة الناجية أنّ أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - والأوصياء من أبنائه، علموا جميع ما في القرآن علماً قطعيّاً بتأييد إلهيّ، و إلهام ربّانيّ، وتعليم

1- ([2]) الكليني، الكافي، ج2، ج1، ص240، 260 - 262.

2- ([3]) نهج البلاغة، الخطبة 175 (ج2، ص89 - 90).

3- ([1]) الثقفي الكوفي، الغارات، ج1، ص7 - 9.

نبويّ، وقد طابق العقل في ذلك النقل، وذلك أنّ الإمام إذا لم يعلم جميع ما في القرآن لزم إهمال الخلق، وبطلان الشرع، وانقطاع الشريعة، وكلّ ذلك باطل بحكم العقل والنقل.((1))

ومن الأخبار ما ورد من طرق العامّة عن أبي الطفيل، قال: شهدت عليّاً(عليه السلام) يخطب وهو يقول: «سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلّا أخبرتكم، وسلوني (واسألوني) عن كتاب الله، فو الله ما من آية إلّا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل».((2))

وقال أبو نعيم في حليـة الأولياء: عن ابن مسـعود، قال: إنّ القرآن نزل علي سـبعة أحرف، وما منها حرف إلّا وله ظهر وبطن، وإنّ عليّ بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن.((3))

وأيضاً أخرج من طريق أبي بكر بن عيّاش، عن نصير، عن سليمان الأحمسي، عن أبيه عن عليّ(عليه السلام) قال: «والله

ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيمَ أُنزلت، وأين أُنزلت، إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً، ولساناً سؤولاً».((4))

1- ([2]) المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج5، ص435 - 436.

2- ([3]) الإربلي، كشف الغمّة، ج1، ص114؛ ابن عبد البرّ، الاستيعاب، ج3، ص1107؛ السيوطي، الإتقان، ج2، ص493؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج40، ص179.

3- ([4]) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء، ج1، ص65.

4- ([5]) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء، ج1، ص67 - 68؛ المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج5، ص436.

وأمّا الروايات في ذلك من طرق الخاصّة فأكثر من أن تحصي، منها ما رواه ثقة الإسلام بسند حسن عن جابر، قال: سمعت أبا جعفر(عليه السلام) يقول: «ما ادّعي أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل الله إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالي إلّا عليّ بن أبي طالب(عليه السلام) والأئمّة من بعده(عليهم السلام)».((1))

وعن سيّدنا أمير المؤمنين(عليه السلام): «إنّ فيه (القرآن) علم ما مضي وعلم ما يأتي إلي يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون، فلو سألتموني عنه لعلّمتكم».((2))

وعن أبي جعفر(عليه السلام) أنّه قال: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء».((3))

وعنه(عليه السلام): «إنّ مِن علم ما أُوتينا تفسير القرآن».((4))

وعن عبد الأعلي بن أعين قال: سمعت أبا عبد الله(عليه السلام) يقول: «والله إنّي لأعلم كتاب الله من أوّله إلي آخره فكأنّه في كفّي، فيه خبر السماء وخبر ما

1- ([1]) الصفّار، بصائر الدرجات، ص213؛ الكليني، الكافي، ج1، ص228، ح1.
2- ([2]) الكليني، الكافي، ج1، ص60 - 61، ح7؛ المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج5، ص437.
3- ([3]) الكليني، الكافي، ج1، ص228، ح2.
4- ([4]) الكليني، الكافي، ج1، ص229، ح3.

كان وخبر ما هو كائن، قال الله عزّ وجلّ: «فيه تبيان كلّ شيء».((1))

قال بعض المحقّقين: قوله(عليه السلام): «كأنّه في كفيّ»، تنبيه علي أنّ علمه(عليه السلام) بما في الكتاب علم شهوديّ بسيط واحد بالذات متعلّق بالجميع، كما أنّ رؤية ما في الكفّ رؤية واحدة متعلّقة بجميع أجزائه، والتعدّد إنّما هو بحسب الاعتبار، وقوله(عليه السلام): «فيه خبر السماء»، يعني من أحوال الأفلاك وحركاتها، وأحوال الملائكة ودرجاتها، وحركات الكواكب ومداراتها، ومنافع تلك الحركات وتأثيراتها، إلي غير ذلك من الأُمور الكائنة في العُلويّات،والمنافع المتعلّقة بالفلكيّات،((2)) وقوله(عليه السلام): «وخبر الأرض»، يعني من جوهرها وانتهائها، وما في جوفها وأرجائها، وما في تحتها وأهوائها، وما فيها من المعدنيّات، وما تحت الفلك من البسائط والمركّبات الّتي تتحيّر في إدراك نبذ منها عقول البشر، ويتحسّر دون بلوغ أدني مراتبها طائر النظر، وقوله(عليه السلام): «خبر ما كان وما هو كائن» أي: من أخبار السابقين، وأخبار اللاحقين كلّيّاتها وجزئيّاتها، وأحوال الجنّة ومقاماتها، وتفاوت مراتبها ودرجاتها، وأخبار المثاب فيها بالانقياد والطاعة والمأجور فيها بالعبادة والزهادة، وأهوال النار ودركاتها،

1- ([5]) الكليني، الكافي، ج1، ص229، ح4.

2- ([1]) المجلسي، مرآة العقول، ج3، ص33.

وأهوال مراتب العقوبـة ومصـيباتها، وتفاوت مراتب البرزخ في النور والظلمة، وتفاوت أحوال الخلق فيه بالراحة والشدّة، كلّ ذلك بدليل قوله تعالي: «فيه تبيان كلّ شيءٍ»،((1)) أي: كشفه وإيضاحه، فلا سبيل إلي إنكاره، والله أعلم.((2)) انتهي كلام شارح الصحيفة.

هـذا آخر ما وفّقنا بتحريره حول البداء، والحمد لله ربّ العالمين، وصـلواته وسـلامه علي رسوله الأمين، وأهل بيته الطاهرين، وقد تمّ تحرير ذلك في شـهر ذي القعدة الحرام من شـهور سنة 1405 الهجرية القمرية، وقد تجنّبنا في هذه الرسالة عن الاستشـهاد بمخترعات الفلاسـفة أذناب اليونانيّين وأتباعهم من المنتحلين إلي المـذاهب الإسـلامية، أُولئك الّذين لم يهتدوا بهدي أهل بيت الوحي والنبوّة(عليهم السـلام)، وسلكوا سبلاً متشعّبة أبعدتهم عن التمسّك بالثقلين.

وأنا أقلّ العباد لطف الله الصافي الگلپايگاني ابن العالم الفقيه المرحوم المولي محمّـد جواد الصافي غفر الله تعالي له ولوالـديه، وحشـرهم مع ساداته الأنجبين عليهم الصلاة والسلام.

1- ([2]) إشارة إلي الآية 89 من سورة النحل.

2- ([3]) المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج5، ص437 - 438.

مصادر التحقيق

1.القرآن الكريم.

2.الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، جلال الدين (م.911ق.)، بيروت، دار الفكر، 1416ق.

3.الاحتجاج، الطبرسي، أحمد بن عليّ (م.548ق.)، النجف الأشرف، دار النعمان، 1386ق.

4.الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله القرطبي (م.463ق.)، بيروت، دار الجيل، 1412ق.

5.أعلام الدين في صفات المؤمنين، الديلمي، الحسن بن محمّد (م.841ق.)، قم، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث.

6.إعلام الوري بأعلام الهدي، الطبرسي، الفضل بن الحسن (م.548ق.)، قم، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، 1417ق.

7.الأمالي، الصدوق، محمّد بن عليّ (م.381ق.)، قم، مؤسّسة البعثة، 1417ق.

8.الإمامة والتبصرة من الحيرة، ابن بابويه القمّي، عليّ بن الحسين (م.329ق.)، قم، مدرسة الإمام المهدي(عليه السلام)، 1404ق.

9.بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار(عليهم السلام)، المجلسي، محمّد باقر (م.1111ق.)، بيروت، مؤسّسة الوفاء، 1403ق.

10.بصائر الدرجات في فضائل آل محمد(صلي الله عليه و آله و سلم)، الصفّار، محمد بن الحسن (م.290ق.)، طهران، مؤسسة الأعلمي، 1403ق.

11.تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ابن كثير، إسماعيل بن عمر (م.774ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419ق.

12.تفسير جوامع الجامع، الطبرسي، الفضل بن الحسن (م.548ق.)، طهران، جامعة طهران، 1377ش.

13.التوحيد، الصدوق، محمّد بن عليّ (م.381ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي.

14.تهذيب الأحكام، الطوسي، محمّد بن الحسن (م.460ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1364ش.

15.جامع الأخبار، السبزواري، محمّد بن محمّد (م.679ق.)، قم، منشورات الشريف الرضي، 1405ق.

16.جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري، محمّد بن جرير

(م.310ق.)، بيروت، دار المعرفة، 1412ق.

17. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله (م.430ق.)، بيروت، دار الكتاب العربي، 1405ق.

18.الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، جلال الدين (م.911ق.)، بيروت، دار المعرفة.

19.روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، أبو الفتوح الرازي، حسين بن عليّ (م.554ق.)، مشهد، آستان قدس رضوي، 1408ق.

20.رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين(عليه السلام)، المدني الشيرازي، السيّد علي خان بن أحمد (م.1120ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1415ق.

21.السيرة الحلبية، الحلبي، عليّ بن برهان (م.1044ق.)، بيروت،

دار المعرفة، 1400ق.

22.السيرة النبويّة، ابن كثير، إسماعيل بن عمر (م.774ق.)، بيروت، دار المعرفة، 1396ق.

23.السيرة النبويّة، ابن هشام، عبد الملك الحميري (م. 8 -213ق.)، القاهرة، مكتبة محمّد عليّ صبيح وأولاده، 1383ق.

24.صحيح البخاري، البخاري، محمّد بن إسماعيل (م.256ق.)، بيروت، دار الفكر، 1401ق.

25.صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجّاج(م.261ق.)، بيروت، دار الفكر.

26.عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، الصدوق، محمّد بن عليّ (م.381ق.)، بيروت، مؤسّسة الأعلمي، 1404ق.

27.الغارات، الثقفي الكوفي، إبراهيم بن محمّد (م.283ق.)، مطبعة بهمن.

28.الغيبة، الطوسي، محمّد بن الحسن (م.460ق.)، قم، مؤسّسة المعارف الإسلامية، 1411ق.

29.قصص الأنبياء، قطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة الله (م.573ق.)، قم، منشورات الهادي، 1418ق.

30.قوانين الأُصول، القمي، ميرزا أبو القاسم (م.1231ق.)، الطبعة الحجرية.

31.الكافي، الكليني، محمّد بن يعقوب (م.329ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363ش.

32.كتاب التفسير، العيّاشي، محمّد بن مسعود (م.320ق.)، طهران، المكتبة العلمية الإسلامية.

33.الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، محمود بن عمر (م.538ق.) بيروت، دار الكتاب العربي، 1407ق.

34.كشف الغمّة في معرفة الأئمّة(عليهم السلام)، الإربلي، عليّ بن عيسي (م.693ق.)، بيروت، دار الأضواء، 1405ق.

35.مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، الفضل بن الحسن (م.548ق.)، طهران، منشورات ناصر خسرو، 1372ش.

36.المحاسن، البرقي، أحمد بن محمّد (م.274ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1370ش.

37.المحكم في أُصول الفقه، الحكيم، السيّد محمّد سعيد، مؤسّسة المنار، 1414ق.

38.مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول(صلي الله عليه و آله و سلم)، المجلسي، محمّد باقر (م.1111ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1404ق.

39.مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، الطبرسي، عليّ بن الحسن (م.قرن7)، قم، دار الحديث، 1418ق.

40.معاوية بن أبي سفيان في الميزان، العقّاد، عبّاس بن محمود (م.1382ق.)، بيروت، دار الكتاب العربي، 1386ق.

41.مكارم الأخلاق، الطبرسي، حسن بن الفضل (م.554ق.)، قم، منشورات الشريف الرضي، 1392ق.

42.النصائح الكافية لمن يتولّي معاوية، ابن عقيل العلوي، محمّد بن عقيل (م.1350ق.)، النجف الأشرف، مطبعة نعمان، 1385ق.

43.نهاية الأفكار، العراقي، ضياء الدين (م.1361ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1405ق.

44.نهج البلاغة، الإمام عليّ بن أبي طالب(عليه السلام)، الشريف الرضيّ، تحقيق وشرح، محمّد عبده، بيروت، دار المعرفة، 1412ق.

45.الوافي، الفيض الكاشاني، محمّد محسن بن مرتضي (م.1091ق.)، أصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين(عليه السلام)، 1406ق.

46.وسائل الشيعة إلي تحصيل مسائل الشريعة، الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن (م.1104ق.)، قم، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، 1414ق.

الفهرس

المقدّمة. 5

حول البداء. 7

اعتقاد الشيعة بالبداء بمعناه الصحيح. 19

دفع الإشكال عن البداء. 23

جريان البداء وقانون العلّيّة. 27

في محلّ البداء. 35

لا يقع البداء فيما أخبر به الله أو حججه. 39

دفع الوهم. 43

دفع التنافي بين الأخبار. 77

مصادر التحقيق.. 93

ص: 99

الصورة

الصورة

ص: 102

الصورة

ص: 103

الصورة

ص: 104

الصورة

ص: 105

الصورة

ص: 106

الصورة

ص: 107

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹